تمهيـــــد

لقـد اهـتم الإنسـان منـذ غـابر الـزمن بالقضـايا السـكانية وقـد كانـت توجـد منـذ القـدم أفكـار عنـد رجـال الدولـة و المفكـرين خاصـة بهـم، وهـذه الأفكـار كانـت مسـتوحاة مـن اعتبـارات سياسـية ،عسـكرية ،اجتماعيـة و اقتصـادية تتعلـق بقضـايا معينـة مثـل العـدد الأمثـل للسـكان فـي جماعـة مـا ،أو ضرورة تشجيع أو إيقاف التزايد السكاني..و غير ذلك .

و علـى الـرغم مـن كـون هـذه الأفكـار قـد كانـت تعبـر عـن الانشـغالات السياسـية آنـذاك وأنهـا لـم تتجـاوز حـدود التخمينـات المبنيـة علـى ملاحظـات مبعثـرة غيـر أنهـا كانـت كافيـة لتثيـر القضـايا الكبـرى التـي جسمتها النظريات السكانية المعاصرة.

أولا: نبذة حول علم السكان

منذ القرن الثامن عشر، بدأ العالم يتوفر على معطيات وتقديرات سكانية أكثر دقة، وقد أخذ سكان العالم يتزايدون بسرعة لم يعرف تاريخ البشرية مثيلا لها، فقد انتظر سكان العالم آلاف السنين ليبلغ عددهم المليار الأول سنة 1830، بينما بلغ عددهم 5 ملايير سنة 1987 حسب مصادر منظمة الأمم المتحدة، أي بزيادة 4 ملايير نسمة في مدة تقل عن 160 سنة، وحري بنا أن "نشير إلى أن التطور الديموغرافي الذي بدأ يعرفه العالم في القرن العشرين، لم يكن متجانسا على سطح الأرض كله. ويختلف حسب اختلاف السكان حسب درجة تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي. كما أن هذا النمو المذهل لم يقع في نفس الوقت على مجموع الكرة الأرضية، لقد مس في البداية سكان أوروبا واليابان منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبعد ذلك جاء دور دول الجنوب المتكونة من أمريكا اللاتينية، آسيا وإفريقيا، حيث عرفت تزايدا سريعا في عدد سكانها منذ النصف الثاني من هذا القرن، (قدر عدد السكان خلال السنة الأولى الميلادية بـ 252 مليون نسمة بنسبة نمو سالبة، لينتقل العدد في سنة 1500 إلى 461 مليون بنسبة نمو 0.20%، وفي سنة 1900 بلغ العدد 1634 بنسبة نمو 0.87 %، وخلال سنة 1950 بلغ عدد سكان العالم 2530 بنسبة نمو 1.87 % وخلال سنة 1987 بلغ 4845 مليون نسمة وحاليا يفوق 7 مليارات) [1]

كل هذه التحولات تبلورت في إطار نظرية الانتقال الديموغرافي، والتي تم إنباتها بأوربا مهد الثورة العلمية والثقافية الحديثة ، والمعروفة بأنها مجال خصب وغني بالتطابقات والتناقضات الديموغرافية، وسنحاول في البداية وصف التجربة الأوروبية وتحليلها بشكل يسمح بإصدار حكم عن جدوى النظرية المالتوسية، كما يسمح باكتشاف خبايا تجربتي الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو ، هذا سيمكن طبعا من رصد أوجه التشابه

[1] إسماعيل أحمد علي: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997،ص 53.

والاختلاف بين التجربتين، لنحصل في الأخير على معرفة علمية تسمح لنا بقبول تنميط التاريخ من خلال جعل نظرية الانتقال الديموغرافي قانون ديموغرافي حتمي، أو الحكم عليها بالموت واعتبارها كتراث علمي واجتماعي.

ثـــانيا : النظريات السكانية

لم يكن مالتوس هو أول من نظر لمستقبل السكان واهتم بعلاقة النمو الديموغرافي والتنمية، بل سبقه لهذه الغاية مفكرين وفلاسفة أعرق الحضارات، **"ففي كتابات الفلاسفة الصينيين** وعلى رأسهم كونفشيوس: الذي يعد احد أهم علماء الصين العظماء المشهورين، أثار فكرة التناسب بين مساحة الأرض و عدد السكان، حيث اعتقد انه من مسؤولية الحكومة نقل السكان عند كثرتهم من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل عددا،وإن العوامل المؤثرة في السكان هي (نقص الغذاء،و الحرب،و الزواج المبكر،و التكاليف المبالغ فيها عند الزواج) ،و قد حدد كونفشيوس مهمة الحكومة من خلال النقاط الآتية:

-أن يكون لدى السكان كفايتهم من الطعام

-أن يكون لدى السكان كفايتهم من العتاد الحربي

-أن يكون لدى السكان الثقة بحكامهم

-أن يكون هناك توزيع عادل بين الناس في الثروات

-أن يكون هناك تخفيف في العقاب و إيجاد قوانين غير قاسية على الناس[1].

لذا نرى تأكيدا على أن تضخم عدد السكان تضخم يزيد عن حد معين يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد الواحد، وبالتالي إلى انخفاض مستوى الحياة العامة للشعب .

كما نجد **في جمهورية أفلاطون نواة لنظرية العدد المثل للسكان،** والأوضاع المثلى التي يجب أن تأخذ بها المدن (الدول) حتى توفر للمواطن حالة الخير الأعلى، فالحياة الخيرة في نظر فلاسفة اليونان لا تتم بتوفير الظروف

[1] مصطفى عمر حمادة: دراسات في علم السكان,دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ,2009,مصر,ص123.

الاقتصادية فحسب، بل تتعداها إلى أن يكون هناك عدد مناسب من السكان في كل مدينة بما يمكنها من الاكتفاء الذاتي ومن الدفاع عن نفسها.

ونجد عند أرسطو نواة ألنظرية المالتوسية تكمن في تأكيده على ضرورة تحديد عدد الفقراء تجنبا للفقر، إذ أن زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الأرض المستغلة تؤدي إلى خلافات اجتماعية، وتعوق الحكومة عن القيام بأعمالها، وتتحدد ساسته السكانية بالحد من المواليد عن طريق الإجهاض الصناعي أو تعريضهم للطبيعة وبقاء الأصلح منهم.

أما الرومان فقد طرحوا سياسة سكانية مغايرة للصينيين واليونانيين ترمي إلى زيادة عدد السكان، عن طريق تشجيع الزواج والحث على التكاثر، لأنهم رأوا في هذه الزيادة قوة حربية هائلة ووسيلة أساسية لبناء إمبراطورية كبرى.

كما صاغ **الكتاب المسيحيون** في القرون الوسطى سياسات سكانية مبنية على أسس دينية وأخلاقية تهدف إلى تشجيع زيادة عدد السكان، فمنعوا الإجهاض ووأد الأطفال وعارضوا الطلاق وتعدد الزوجات[1] .

وبالمقابل "نجد عند **"ابن خلدون"** الخطوط العريضة للسياسات السكانية المعاصرة في إطارها التنموي، وذلك في كتاباته المستفيضة عن نظرية التغير الدوري في حالة السكان، وتفاعل هذا التغير مع العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية والاجتماعية. كما نرى في كتاباته حول التنمية والسكان تأكيدا على أن كثرة السكان مقترنة بكثرة العمران، وبزيادة الإنتاج، ووفرة الكسب، وبلوغ الرفاهية، وكذلك بالتفنن في الصنائع، والتعمق في العلوم، وقلة السكان في المقابل يتبعها إلى ذلك جميعا، فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل.[2]

"أما بالنسبة لـ"كارل ماركس" فقد ربط قوانين السكان بقوانين التي تحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع ما، فهو لا يعتقد بوجود

[1] كورباج يوسف: الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63 ،2005.
[2] كورباج يوسف: هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموذجا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات عمران، العدد 3، 2013.

قانون عام ثابت للسكان، وإنما يؤكد أن لكل عصر ولكل مجتمع سياسات للسكان خاصة به تنتج عن الظروف الموضوعية لتلك الحقبة التاريخية.

واستنادا إلى ذلك رفض الماركسيون والاشتراكيون نظرية مالتوس في السكان، والقول بأن هناك حد أمثل لعدد السكان يجب بلوغه أو التقيد به، وهم يعتقدون بأن ما سمي بمشكلة تزايد السكان وما نجم عنها من بؤس وشقاء ما هو إلا نتيجة لسوء التنظيم الاجتماعي، والسياسات المرتبطة بتوزيع الدخل والأجر. إن العلاقة بين الإنسان والإنسان من تأتي المنظور الماركسي في مرتبة أكثر أهمية من تحديد بين العلاقة بين الإنسان والموارد الغذائية، إن الماركسية ترمي أولا وقبل كل شيء إلى تحقيق العدالة في التوزيع بين أفراد المجتمع في حدود الثروة الموجودة فعلا.

أما "دوركايم"[1] فيربط مسائل السكان وتزايدهم وأعدادهم وخصائصهم بالنظرية الاجتماعية بشكل وثيق، فهو يربط بين حجم السكان وتقسيم العمل، ويوضح أن المجتمعات ذات الكثافة السكانية المحدودة تتسم بتقسيم بدائي للعمل في حين أن المجتمعات ذات الكثافات السكانية العالية تتصف بتقسيم واضح في العمل، وانطلاقا من ذلك، يصنف **دوركايم** المجتمعات إلى صنفين أساسيين: مجتمعات بدائية تتماسك تماسكا آليا ومجتمعات متقدمة تتماسك تماسكا عضويا، ولكل من هذين النوعين سماته الاجتماعية والاقتصادية والسكانية الخاصة به.

ويعتبر **دوركايم** أن العقل الجمعي هو أصل المعرفة وأساس المثل والقيم الاجتماعية (مصرف القيم) والتطور الاجتماعي، فالعقل الجمعي هو الذي يفتح أمام الجماعة آفاقا ومعايير جديدة، ويضع القوالب العمومية، ففكرة الزمان مثلا ليس إلا فكرة اجتماعية، وما الزمان إلا وسيلة اجتماعية أوجدها المجتمع للتعبير عن تسلسل الحوادث الاجتماعية، وتحديد وضعها الواحد بالنسبة للآخر، فالمجتمع أصل المعرفة والقيم وإليه ترجع جميع النظم الاجتماعية والقيم الأخلاقية[2] .

[1] بيرفون : السكان والاقتصاد ، ترجمة منصور الراوي ، عبد الجليل طاهر، مطبعة النجوم ، بغداد ،1967،ص 179.
[2] امجد الدين عمر خيري خمش : علم الاجتماع الموضوع والمنهج ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005،ص 37.

وبالتالي يتجلى بوضح تباين الرؤى حول النمو الديموغرافي بين مؤيد ومعارض، وطبعا كانت هذه الأحكام السالفة لا تخرج عن منطق هذا الظرف أو ذاك، فإذا دعا أرسطو إلى تجنب زيادة السكان الفقراء فذلك يرج إلى الفكر الأثيني وظريفة المدينة الدولة، وبالمقابل نجد الرومان طرحوا سياسة تشجع على الزواج والتكاثر لاعتبارات معلومة وهي الصراع الحضاري والعسكري الذي يتطلب قوة حربية لن تتأتى إلا بزيادة ديموغرافية هامة، وإذا كان المنطق القطري النفعي طغى على صياغة نظريات السكان التاريخية، فقد جاء **مالتوس** بنظرية كونية تصبوا للتنمية وحفظ الوجود البشري، رغم أنها غاية في التشاؤمية، تستمد جذورها الفكرية من مقولات رئيسية سابقة، "فقبل أن يموت مالتوس بأربعة أعوام نشر **ميشيل توماس سادلر** في عام 1830 مؤلفا ضخما في مجلدين تحت عنوان "قانون السكان"، وفي هذا المؤلف إشارة لأول مرة بأن مالتوس لم يبتكر نظرية السكان التي تنسب عادة إليه، بل سرقها من **"تونسد"** الذي كان يرى أن الزيادة السكانية في العالم ستكون محدودة بمقدار ما يوجد لدى البشر من طعام، وأنه لا محالة من وجود البؤس والرذيلة إذا زاد عدد السكان في الوقت الذي لا توجد فيه كميات وافرة من الطعام، كما تبين لكثير من الباحثين، أن ثمة تشابها كبيرا بين الأفكار التي طرحها مالتوس في موضوع السكان، إن نبش مصدر المالتوسية هو الكشف عن تجددها وتعدد روادها، رغم أنها تنسب **لمالتوس** لما عرفه كتابه "أصل المشكلة السكانية " من شهرة والذي صدر في 1789، وتتأسس نظرية مالتوس على حقيقتين[1]:

* الحقيقة الأولى: أن الغداء ضروري لحياة الإنسان.

* الحقيقة الثانية: أن الشهوة الجنسية بين النوعين ضرورية أيضا وأنها ستبقى على ما هي عليه.

ثم أكد بعد ذلك أن قوة السكان في التزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج الغذاء للإنسان... والسكان إذ لم يعق نموهم عائق، يتزايدون حسب متوالية

[1] فوزي عبد سهاونة ، موسى عبودة سمحة : جغرافيا السكان ، الجامعة الأردنية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 2007، ص 49.

هندسية في الوقت الذي يتزايد فيه الغذاء حسب متوالية حسابية فقط" ، ولأن الإنسان لا يستطيع الحياة دون غذاء فأن هاتين القوتين غير المتعادلتين لابد أن يوجههما نحو التعادل، وانتهي إلى أن عدم المساواة الطبيعية بين قوة الإنسان في التناسل وقوة الأرض في الإنتاج، هذا ما اعتبره تهديدا حقيقيا لبقاء الشعوب التي يفترض أن يعيش جميع أفراده في راحة وأمن غذائي دون مواجهة ندرة ضروريا بقاء النوع البشري، وجدير بنا الذكر أن هذا المقال قد طغت عليه النظرة التشاؤمية، ولم يكن من السهل التوفيق بين ما نادى به وبين فكرة أن العالم يقع تحت سيطرة رءوف رحيم في عصر الإصلاح الديني بأوروبا، ولذلك فقد اتهم مالتوس بنشر كتاب ضد الدين، وكان اتهاما خطيرا خصوصا وأنه هو نفسه رجل دين، وقد دعاه ذلك إلى مراجعة مقاله والتعمق في دراسة السكان لمدة خمسة أعوام، وجمع معطيات ضخمة حللها وناقشها في الطبعة الثانية التي نشرها باسمه في عام 1803[1] ويعتبر عمله هذا مرجعا أساسيا في مسألة السكان، ويختزل هذا العمل ما يشاع عن مالتوس من تنبئه بأن اطراد زيادة السكان سيخلف نتائج مروعة في المستقبل البعيد أو القريب. ويمكن أن نذهب إلى ما ذهب إليه مالتوس، ونفترض بأن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية هو افتراض صحيح نظريا أي من وجهة النظر الرياضية، إلا أن ذلك مستحيل التحقق واقعيا حيث لا يمكن التصور بأن السكان سيتضاعفون هندسيا إلى ما لا نهاية دون حسبان التغير السوسيوثقافي الذي تنبثق عن قناعات جديدة تبشر بسلوكيات ديموغرافية مختلفة عن سابقتها، ونفس الإشكال يطرح كذلك بالنسبة لزيادة الغذاء حسب متتالية حسابية حيث لا يمكننا توقع النمو الحتمي لإنتاج الغذاء، ولذلك فهذه الفكرة هي بمثابة حكم جاهز لم يأخذ بعين الاعتبارات اختلاف وتغير المؤهلات المجالية والمناخية، وبالتالي ليست هناك ضمانة للإقرار بارتفاع الإنتاج أو استقراره أو انخفاضه، كما لا يمكننا تحديد وتيرة نمو السكان بشكل دقيق لعدة اعتبارات أهمها المستجدات العلمية والثقافية، كما أنه لم يأخذ في الحسبان

[1] طافر زهير : النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع ، دراسة مقارنة ، مجلة الباحث الاجتماعي العدد 10 ، جامعة بشار ، 2002 ، ص 73

التطور العلمي ودوره في ابتكار وسائل منع الحمل لتقليل النمو السكاني، وقد تناول مالتوس في حديثه عن السكان ووسائل المعيشة الموارد الغذائية فقط دون اعتبار لبقية الجوانب المعيشية الأخرى التي تحدد مستوى معيشة السكان مثل استخدام الأساليب التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي. وحكم بهذا الحجم يتطلب استحضار مختلف المعطيات المؤثرة وفق تزاوج منطقي بين الواقع والمستقبل.

"لقد اعتمدت مدارس فكرية عديدة الاتجاه المالتوسي في تحليل المسألة السكانية، كما برز معارضون أشداء لها، وقد شغل مالتوس علماء السكان لفترة طويلة، حتى اعتبرت بحوثه نقطة انطلاق لتأسيس علم السكان المعاصر، لشدة ما أثاره من تساؤلات حول قضايا السكان والنمو السكاني.

إن تأثر مالتوس بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري الذي ساد أوربا في تلك الفترة، منعه من معالجة المسائل السكانية برؤية مستقبلية متفائلة، حيث أغفل دور الاكتشافات العلمية في بناء الاقتصاد الاجتماعي، وأثر التطبيقات العلمية في توفير الموارد الغذائية، فالتقدم العلمي والتكنولوجي، وبصفة خاصة في مضمار البحث عن مصادر جديدة للتغذية " توفر الموارد الطبيعية باستخدام أساليب التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي "[1]، لا يتحدد بمتواليات رياضية وإنما بجهود إنسانية تبني أوضاعا اجتماعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وتخلق وعيا علميا واجتماعيا يفجر الطاقات الكامنة في الطبيعة والإنسان .

وعند الحديث عن الجذور الاجتماعية للرؤية المالتوسية للسكان ينبغي التنويه إن مالتوس من الناحية الأيديولوجية والطبقية، كان يدافع عن مصالح رجال الإقطاع والدولة والكنيسة، في وقت كانت هذه المصالح تتعرض للاهتزاز الشديد بسبب الانتصارات التي أحرزتها الطبقة البورجوازية الصاعدة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

[1] فتحي محمد أبو عياد : علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ،ط 5، 2002،ص 52.

إن تسليمنا بأحد هذه النظريات المتجاذبة والمتناقضة لا يمكن أن يكون إلا في إطار تصور متكامل الأبعاد، تصور يولي للمعطى السوسيوثقافي مكانة محورية في تفسير السلوك الديموغرافي.

فالثقافة أولا "هي مجموع أنساق رمزية تتصدرها اللغة وقواعد التزاوج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين. كل هذه الأنساق تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الحقيقة الطبيعية والحقيقة الاجتماعية"[1]، وأكثر من ذلك إلى التعبير عن العلاقات التي ترتبط بها كل من هاتين الحقيقتين بالثانية، وتلك التي ترتبط بها الأنساق الرمزية ذاتها بعضها ببعض.

إن الصيرورة التي تشهدها كل ثقافة تكون في وضعية تماس ثقافي أي صيرورة هدم البنية وإعادتها، هي في الواقع تتبع المبدأ ذاته في تطور أي نسق ثقافي. كل ثقافة هي صيرورة من البناء والهدم وإعادة البناء، وما يختلف هو أهمية كل مرحلة تبعا للوضعيات، وربما توجب استبدال كلمة ثقافة بكلمة تثقف للتأكيد على بعد الثقافة الديناميكي. وحري بنا أن نشير إلى أن دراسة مرحلة الهدم باعتبار أهميتها من الناحية العلمية، لا تقل أهمية لأنها ليس أقل ثراء في المد بالمعلومات من دراسة إعادة البناء، إنها تكشف عن أن نزع الثقافة ليست ظاهرة سلبية حتما تؤدي بالضرورة إلى تحلل الثقافة، فإذا كان نزع الثقافة "أثرا" للقاء بين الثقافات فإنه بإمكانه أيضا أن يفعل فعله بوصفه "سببا" في إعادة البناء الثقافي، يعارض هنا **"باستيد" "ليفي ستروس"** وتصوره لمفهوم البنية الذي يعتبره حاد الجمود، بدلا من البنية كان يلزم الحديث عن " هدم البنية وإعادة البناء، " فالثقافة بناء تزامني يتكون كل لحظة عبر هذه الحركة الثلاثية"[2] ، فالهدم باختلاف عواملـه يقضي بنزع الثقافة المحلية وفي بعض الحالات نصبح أمام هيمنة تعطل كل إعادة بناء ثقافي ذاتي، وفي أثناء هذا الهدم تظهر الإشارات الأولى لإعادة تركيب ثقافي هامة، ونشهد حينها تحولا ثقافيا نتاج لتثقف المجتمعات فتنتهي هذه العملية بصناعة أمثلة وقيم اجتماعية، تؤثر بشكل كبير على مجرى الدينامكية الاجتماعية كما

[1] دنيش كوش: مفهوم الثّقافة في العلوم الاجتماعية ، ترجمة: منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص 78.
[2] حميد التوزاني: الانتقال الديموغرافي بين التطابق، التقارب والاختلاف، قراءة في التجربة الأوروميتوسطية ،الحوار المتمدن، العدد 4425، 2013.

تؤثر كذلك على الديناميكية الديموغرافية، فتسرع التحول الديموغرافي أو تبطئه ويمكن أن نسوق هنا مثالا يتضمن المعطى الثقافي وكذا السياسي والوجودي بشكل عام، وهو حالة التحول الديموغرافي الذي يعد استثناء حيث كانت للعوامل الثقافية دورا رئيسا في ديموغرافية فلسطين[1]

فإذا كان الانتقال الديموغرافي بأوربا ظهر بشكل عفوي واستجاب للمستجدات العلمية والثقافية، وربما كذلك هو تماشيا مع النظرية المالتوسية وما عداها من تنظير لمستقبل السكان، فالواقع يختلف بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث لم يطرح التحول الديموغرافي عن نفس المستجدات العلمية والثقافية والاقتصادية، فإذا كان الشمال صنع تحوله الديموغرافي فالجنوب مشكوك في قيامه بهذه المهام، حيث أنه ظهر كمجال هامشي أو ثانوي تابع لمراحل التحول، فنقل الثقافة ونقل المؤهلات العلمية التي حسنت كثيرا الوضع المعيشي إضافة إلى تحسن مستوى العيش من خلال تحديث وسائل الإنتاج، بمعنى أننا أمام سياسة استيراد ونقل مكنت من رسم معالم الانتقال الديموغرافي، لكنه رسم مشوه وغير متناسق كنظيره الشمالي، يعبر عن تطابق التجربة وتناقضها في الآن نفسه.

إن محاولة جرد هذه النظريات والتفصيل فيها هو محاولة لتحديد مرجعيات الانتقال الديموغرافي بشكل متكامل فالتحليل الدقيق يقتضي استحضار كل الاعتبارات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والعلمية.

ثالثا: الانتقال الديموغرافي ومراحله

1- نظرية الانتقال الديموغرافي

وضعت هذه النظرية في عام (1929) من قبل الديموغرافي الأمريكي (لاندري)، فقد لاحظ التغيرات أو التحولات في معدلات المواليد والوفيات في المجتمعات الصناعية على مدى ال(200) سنة الماضية، فوصلت معظم البلدان المتقدمة إلى المرحلة الثالثة أو الرابعة، والغالبية العظمى من البلدان

[1] كورباج يوسف:الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63 ، 2005.

النامية إلى المرحلة الثانية أو الثالثة [1]. وكما لخص المراحل المتعاقبة التي تمر بها المجتمعات البشرية للانتقال من نظام ديموغرافي (تقليدي) يجمع بين ولادات ووفيات مرتفعة إلى نظام ديموغرافي (عصري) يجمع بين ولادات ووفيات منخفضة[2].

وتنص هذه النظرية على أن التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي صاحب الثورتين الزراعية والصناعية أدى إلى انخفاض كل من معدلي الولادات والوفيات على حد سواء ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني إذ يؤدي التطور الاقتصادي والاجتماعي وما يحدثه من تحسن في مستوى المعيشة، وارتفاع دخل الفرد إلى انخفاض النمو السكاني من خلال خفض الوفيات أولاً ثم الخصوبة لاحقاً[3] أي أن معدل نمو سكان معين يميل إلى الاستقرار في أي وقت يتم فيه إحراز مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4].

وتوصلت نظرية الانتقال الديموغرافي إلى حد ما تحديد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتغير السكاني، فهي تعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي شهدتها المجتمعات البشرية عندما اتجهت نحو سكنى المدن والتصنيع. فجاءت هذه النظرية كوسيلة لشرح وتفسير الاتجاهات الديموغرافية في أوربا التي لم تتطابق مع آراء مالثوس وقد هيمنت على الجزء الرئيس من فكر الديموغرافيا الاجتماعية، إذا إن عدداً كبيراً جداً من الأعمال النظرية والتجريبية اتجهت للبحث في القضايا التي أثارتها أفكار ومتبنيات النظرية، وان الهيمنة التي أحرزتها نتجت عن كونها إحدى الحقائق الديموغرافية التي تعرضت لتغيير الخصوبة السكانية، فهي تمتلك بعض الجاذبية لكونها توفر وجهة نظر ذات بعد عالمي، وكما وفرت الحد الأدنى من الفائدة للعالم الاجتماعي فيما يتعلق بمحددات وعواقب التحول السكاني.

---

[1] Keith. Moutgomery, Op.Cit , P.P.2.
[2] Caldwell .J.C.Towardarestatement Of Demography Transition Theray,Op.Cit,P.2.
3 علي لبيب:جغرافية السكان ، الثابت والمتحول،الدار العربية للعلوم ، ،سنة 2005 ،ص109.
4 رشود بن محمد الخريف: جغرافية السكان، المفاهيم والمنطلقات، مكتبة المؤيد،الرياض،2007، ص60.

إن الانتقال الديموغرافي هو حقبة زمنية تطول مدته او تقصر بحسب الحالات، وتتحول أثناءها المعطيات الديموغرافية لمجموعة سكانية ما ، وتتعدد أشكال الانتقال وتتحدد بطول مدته الكلية وبمدة كل مرحلة من مراحله ولا تقل مدة الانتقال عن (أربعين سنه)، أي ما يعادل جيلاً ونصف جيل وقد تبلغ (150) سنة في بعض الحالات أي ما يعادل (خمسة أجيال)، ويؤثر طول مدة الانتقال ومعدل النمو تأثيراً مباشراً في تغير حجم السكان بين نهاية النظام التقليدي وحجمها في بداية النظام العصري، ويقاس هذا التغير بمؤشر يسمى (مضاعف الانتقال) وغالباً ما يكون مضاعف الانتقال أكثر من (2) ولكنه قد يصل إلى (20)، وعندما يكون أكثر من (5) تكون مدة الانتقال قصيرة أي (اقل من قرن) ويحصل ما يعرف بـ (الانفجار الديموغرافي) وهو ما حصل بدول العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية[1].

وتبين هذه النظرية أن المجتمعات تمر تاريخياً بعدد من المراحل الديموغرافية والتي تقسم غالباً إلى ثلاثة أو أربعة مراحل، فالمرحلة الأولى، التي تسبق التحول الديموغرافي تعرف (بالنظام الديموغرافي التقليدي)، ويتميز بمعدلات مرتفعة للوفيات والولادات مما يؤدي إلى نمو بطيء جداً للسكان، وتأتي بعدها مرحلة انتقالية تعرف (بمرحلة التحول الديموغرافي)، وتتميز في بدايتها بانخفاض معدل الوفيات وبقاء معدلات الولادات مرتفعاً ثم لا يلبث هذا الأخير أن ينخفض بعد أن يشهد المجتمع نمواً ملحوظاً للسكان، أما المرحلة الثالثة (فتعرف بالنظام الديموغرافي الحديث)، ويتميز بمستويات منخفضة جداً للولادات والوفيات.

إن الانتقال أو التطور الديموغرافي الذي شهده العالم كان بدرجات متفاوتة بين بلدانه إذ بدء منذ زمن الانخفاض في نسب السكان للفئة العمرية دون (15) عاماً، والمزيد من الارتفاع في نسب السكان في سن الحمل للفئة العمرية (15-64) عاماً وهذا ما يعرف بـ (النافذة الديموغرافية) أو الهبة الديموغرافية، والتي تستمر لمدة تتراوح ما بين (30-40) عاماً وما يترتب

[1] عباس فاضل السعدي: دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف بالإسكندرية، سلسلة الكتب الجغرافية رقم 46، مطبعة أطلس، القاهرة، 1980، ص 7.

على هذا التغير في هيكلية السكان من خلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط باعتماد سياسيات مواتية للحدث الهام[1].

- إلى غاية منتصف القرن 17 لم يكن عدد السكان في العالم يتزايد بأكثر من 0.4 % سنويا، وبقدوم القرن 18 تضاعف عدد السكان في العالم مرة واحدة، هذا ما جعل بحث الدارسين يصفون هذه التغيرات السكانية بأنها تعبير عن تحول ديموغرافي أو ثورة ديموغرافية، ولقد طرأت زيادة سكانية مفاجئة خلال النصف الأخير من القرن 18، ولم يكن مصدر هذه الزيادة ارتفاع معدلات المواليد فقط، بل أيضا انخفاض معدلات الوفيات. وفضلا عن ذلك استمرت هذه الزيادة السكانية في الارتفاع خلال القرنين 19 و20، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى استخدام مصطلح التحول الديموغرافي للإشارة إلى الانتقال من مرحلة ارتفاع معدلات المواليد التي كان يقابلها ارتفاع معدلات الوفيات، إلى مرحلة انخفاض معدلات الوفيات وصولا إلى مرحلة انخفاض معدلات المواليد التي تنتهي بتحقيق نوع من التوازن النسبي بين نسب الميلاد ونسب الوفاة، ويمكن تفسير انخفاض معدلات الوفيات في ضوء التطورات التكنولوجية التي طرأت في مجال الزراعة"

"إن مفهوم الانتقالية الديموغرافية يعني الانتقال من نظام ديموغرافي متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة مرتفعتين معا إلى نظام عصري متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة منخفضتين.

قد تم بناء نظرية الانتقالية الديموغرافية على الوقائع والأحداث الأوروبية. وتحاول هذه النظرية أن تفرض منطقا وترتيبا زمنيا على هاته الأحداث، كما أنها تحاول أن تجد لها أسبابا اقتصادية واجتماعية. مما يمكن من التكهن بمستقبل بلدان العالم الثالث.

هذه النظرية تعالج تطور الظواهر الديموغرافية، وتشدد على التأثير الممارس من طرف مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، خلال فترة الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي.

[1] ريشارد هارتشورن: طبيعة الجغرافية، ج1، ترجمة شاكر خصباك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل، 1984، ص 48-70.

وقد وضع "وب" (Webb) [1] رسما بيانيا متناظرا لتعيين العناصر الطبيعية وعناصر الهجرة في التحول السكاني، والذي يمكن أن نستخلص منه ثمانية أنواع من التحول:

1- زيادة: الزيادة الطبيعية تزيد عن صافي الهجرة الخارجية.
2- زيادة: الزيادة الطبيعية تزيد عن صافي الهجرة الداخلية.
3- زيادة: صافي الهجرة الداخلية يزيد عن الزيادة الطبيعية.
4- زيادة: صافي الهجرة يزيد عن التناقص الطبيعي.
5- تناقص: التناقص الطبيعي يزيد عن صافي الهجرة الداخلية.
6- تناقص: التناقص الطبيعي يزيد عن صافي الهجرة الخارجية.
7- تناقص: صافي الهجرة الخارجية يزيد عن التناقص الطبيعي.
8- تناقص: صافي الهجرة الخارجية يزيد مع الزيادة الطبيعية.

2- مراحل الانتقال الديموغرافي

لقد مكنت التقنيات الديموغرافية الحديثة من تقدير سكان العالم عبر مختلف الحقب الزمنية، ومتابعة النمو الديموغرافي السريع من بداية القرن العشرين خاصة بعد الوثبة السكانية من 1 إلى 2 مليار ما بين 1830 و1925، هذه القفزة كانت نتيجة التغيير في المعدلات الحيوية للسكان حيث عرفت معدلات الخصوبة والوفيات تحولات هامة، حيث تراجعت إلى مستويات متدنية جدا بعد أن كانت أرقامها عالية وارتبط هذا الانخفاض بشكل كبير بالثورة الصناعية وما تبعها من تحسين في الميدان الصحي، ارتفاع المستوى المعيشي وغياب المجاعات نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هكذا تبلورت أربعة مراحل كبرى وهي:

المرحلة الأولى: وهي التي عرفها المجتمع ما قبل الصناعي بمعدلات وفيات ومواليد مرتفعة وغير متحكم فيها وتوازنها هذا أدى إلى نمو ضعيف. فالمواليد كانت مرتفعة وذلك مرده لغياب التخطيط العائلي، لتعويض وفيات الأطفال المرتفعة، بغية المساهمة في اقتصاد الأسرة، اعتبار الأطفال

[1] جون كلارك: جغرافية السكان. ترجمة: محمد شوقي وإبراهيم مكي. دار المريخ. الرياض. 1984 .ص 246.

كرأسمال اقتصادي وكأحد أشكال التأمين في مرحلة الشيخوخة. وكانت الوفيات مرتفعة للحضور المكثف للأمراض المعدية منها الطاعون والحمى القرمزية، المجاعات والحروب، قلة المياه الصالحة للاستهلاك وانعدام النظافة اللذين ساهما في ظهور الكوليرا، والإسهال، في صيغة أوبئة التي رفعت من معدلات الوفيات خلال حقب زمنية وهو الذي ترجم بالتذبذب.

المرحلة الثانية: عرفت هذه المرحلة تراجع في معدلات الوفيات مع بقاء المواليد مرتفعة مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي. ويعزى تراجع الوفيات إلى التحسن في إمدادات التغذية خلال القرن 18، التحسينات الكبيرة في مجال الصحة العمومية كاستعمال التلقيحات التي ساهمت في خفض وفيات الأطفال، التحسينات في إمدادات المياه، الصرف الصحي وتنامي المعرفة العلمية بأسباب المرض وترقية الوضع الاجتماعي للأمهات.

المرحلة الثالثة: اختصت هذه المرحلة باتجاه السكان نحو حالة التوازن وذلك بتراجع المواليد مع استمرارية انخفاض الوفيات مع ظهور الفارق بين المعدلين وهو ما ينافي معتقدات مالتوس بأن التغيرات في معدلات الوفيات هي السبب الأول في تغيرات السكان. ومرد انخفاض المواليد هو وعي الآباء في المناطق الريفية بأنهم غير ملزومون بإنجاب العدد الكبير من الأطفال للمساعدة في الاحتياجات ولضمان شيخوخة مريحة، ارتفاع استعمال الآلات الزراعية والصناعية الذي قلل من الحاجة إلى اليد العاملة في الريف، زيادة التحضر غير من القيم التقليدية المفروضة على الخصوبة وقيمة الأطفال في المجتمع الريفي، المعيشة الحضرية رفعت من تكلفة إعالة أبناء العائلة النووية، تحسن ظروف المرأة والانتشار الواسع لموانع الحمل ومعرفة كيفية استعمالها

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الأخيرة والتي تعرف توازن معدلات الوفيات والولادات في مستويات ضعيفة، مع استقرار معدل نمو السكان، وهو وضع العديد من الدول حاليا كالولايات المتحدة، اليابان، السويد والمملكة المتحدة.

تعتبر هذه المراحل بمثابة منطق ديموغرافي تاريخي، حيث أن التجارب أبانت أن هذا التدرج المرحلي هو مسألة وقت، وهناك يقول أنه حتمية تاريخية ستعرفها جميع شعوب العالم الإشكال يكمن فقط في درجة التطور الاقتصادي والتغير الاجتماعي والثقافي.

الشكل رقم (01) : مراحل الانتقال الديموغرافي حسب نظرية الانتقال الديموغرافي

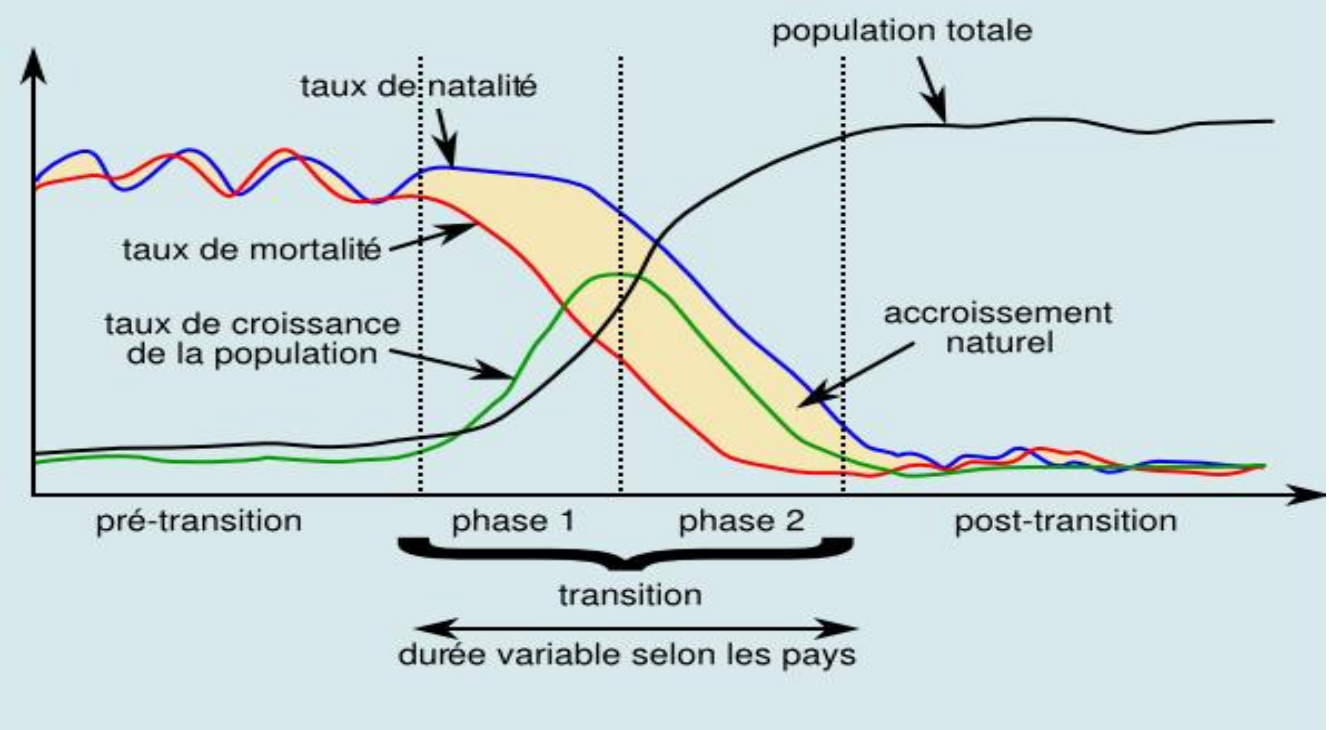

المصدر: https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Transition_d%C3%A9mographique.svg?uselang=fr

رابعا : نقد نظرية الانتقال الديموغرافي

تنبع القوة التفسيرية للنظرية من ربط المميزات العامة للتغير الديمغرافي بالتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي يلخص في الغالب بـ "التحديث". وهناك وجهات نظر مختلفة حول النظرية. فنرى **سزريتير وكرينهالغ** يعتقدان بأن النظرية لم تفشل فقط في الاختبارات التجريبية لكنها أيضاً أضرت بالبحث التجريبي ويجب أن تهمل. وآخرون مثل **كيرك وماسون** حددا بأنها يمكن أن يكون لها بعض جوانب الفشل لكن هذا يهيئ لبناء معرفي يقوي النظرية[1].

[1] Elspeth Graham," What Kind of Theory for What Kind of Population Geography ? ,International Journal of Population Geography, 6, 2000, p.261.

وقد واجه مفهوم التحول الديمغرافي نقداً أساسياً حتى من أوساط أتباعه. ففي عام 1973 على سبيل المثال في انطلاق المشروع الكبير لدعم نظرية التحول حدد **كوال** قوة وضعف النظرية. وذكر أن هناك صعوبة في تحديد العتبة الدقيقة للتحديث الذي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مدى جاهزية الخصوبة للانخفاض. أما **تشيسنيز** فقد قال في عام 1986 أن قوة مفهوم التحول تكمن في الحقيقة التي لا يمن إنكارها بأنه في مجرى التحديث الكافي تتغير الخصوبة والوفيات بطريقة يمكن توقعها.[1]

حاول **كوال** والمشاركون معه من جامعة برينستون استخدام مسح ذي حجم كبير لتحديد المتغيرات الحاسمة التي قررت مستهل وسرعة التحول الديمغرافي في أوربا. وقد فشلت محاولتهم حيث أن دراستهم لم تستطيع إيجاد أي مؤشر اجتماعي- اقتصادي للتحديث يستطيع بدون لبس ولا إبهام شرح حدوث انخفاض الخصوبة في أوروبا. فالعوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تم التأكيد عليها من قبل نظرية التحول بدت إما عملة مزورة أو تناقض نفسها في شرح وقت الانخفاض ومعدله، ويشار إلى انخفاض الخصوبة المتزامن في هنغاريا وانكلترا علما أن تطور المؤشرات الاجتماعية- الاقتصادية في هنغاريا كان أقل بكثير مقارنة بانكلترا التي كانت تعتبر أكثر بلدان العالم تقدما من الناحية الاقتصادية في ذلك الوقت. ومع أخذ الاعتبار لمجتمعات معاصرة مثل الصين وكوريا الجنوبية وسريلانكا التي باتت الخصوبة فيها قريبة أو تحت مستوى معدل إعادة الإحلال بدون تحقيق المتطلب المفترض الكامل في التطور الاجتماعي- الاقتصادي. كذلك بنغلاديش واحدة من الدول الأقل تطورا في العالم هي أيضاً مثال جيد آخر لانخفاض الخصوبة. وفي ضوء تقييم التسجيل المعاصر لانطلاق وسرعة تحول الخصوبة وجد كلا من **بونغارتس** و**واتكينز**[2] أيضا تبايناً كبيراً جدا في كل المؤشرات الاجتماعية- الاقتصادية المطبقة مؤكدين خلاصات دراسة جامعة برينستون المشار إليها لتاريخ أوروبا الديمغرافي.

[1] **Bart J. de Bruijn, Foundation of Demographic Theory: Choice, Process, Context, pp. 47-48.**
[2] **Bart, J. de Bruijn, op. cit., pp. 47-48.**

يناقش كالدول بأن انخفاض الخصوبة يعتمد على التطور الاجتماعي (أساساً التغير في العلاقات العائلية) الذي ليس من الضروري أن يترافق مع التحديث الاقتصادي. رغم أن الكثير من الباحثين لا يرفضون بالضرورة تفسير الرؤى الكلاسيكية لنظرية التحول الديمغرافي وهم يجدون من المهم التأكيد بأن القوى التي يرتكز عليها التحول الديمغرافي لا تتطلب فقط تغيرات في الظروف المادية وفي التقسيم الاجتماعي للعمل والموارد ولكن أيضاً تتطلب تغيرات مهمة في الجانب الاجتماعي والثقافي فيما يخص عدد الأطفال المرغوب به وسلوك إعادة أنتاجهم .

ومثل نظرية الحداثة فإن نظرية التحول الديمغرافي في بعض نسخها المعدلة تتكر العالم الثالث كتاريخ وتفترض بأن التقدم يتكون من انجاز الظروف المميزة للغرب. وبما أن التحديث والغربنة انتقلا إلى دول أخرى فإن سكانها سيواجهون نفس مراحل التغيير الديمغرافي. وحسب اعتقاد كيرك هذا ما يحدث بالضبط حيث أصبح تحول الخصوبة عالمياً.

وفي حالة اليابان الفريدة فهي أول مجتمع غير أوروبي أصبح متطوراً وأول من شهد التحول الديمغرافي. ويبدو أن الانخفاض الرئيسي في الولادات بدأ في أواخر القرن التاسع عشر. ويقدر أن معدل التكاثر الإجمالي كان 0،3% في عام 1875[1]. ومن هذا التاريخ أنجزت اليابان تقدما اجتماعيا واقتصاديا وانخفض معدل كلا من الوفيات والولادات. ورغم عدم التأكد من التفاصيل يبدو أن التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والانخفاض الرئيسي في معدل الولادات كان وثيقا الصلة في حالة اليابان. في الحقيقة هذا الشيء الذي حدث طبيعيا في اليابان كان قبل تنفيذ برامج التخطيط العائلي الفعالة. وهذا يعني بأن نظرية التحول الديمغرافي لم تكن ملازمة ومختصرة على الثقافة الأوروبية ومن ثم يجب أن يعد هذا نصر رئيسي لها.

وحسب **ون وينكلير**[2] رغم كل الانتقادات الموجه لنظرية التحول الديمغرافي فإنها تظل إطاراً مفيدا لتحليل التغيرات الديموغرافية من وجهة نظر تاريخية

[1] **Elspeth Graham, op. cit, p,265.**
[2] **Steven E. Beaver, Demographic Transition heory Reinterpreted, Lexington Books, London, 1975 pp. 25-26**

.أما إمكانية تطبيقها على التحولات الديموغرافية في الدول النامية فهي ليست مجرد نقاش أكاديمي لكن لها أهمية عملية كبيرة بخصوص السياسة السكانية الملائمة التي يجب تبنيها. (34) ومن وجهة نظرنا فإن هذه النظرية يمكن تطويرها لتأخذ في الاعتبار الإطار العام لطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية وهذه القضية يفترض أن تبقى مدار نقاش أكاديمي مثمر. وهنا أتفق مع د.برهان غليون الذي يقول أن المفاهيم النظرية تتطور وتغير أو تُعدل من مضمونها ومن أشكال تطبيقها تاريخيا مع تطور الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجها كما تتطور مع تبدل المكونات التي تدخل فيها والحاجات الجديدة التي ترد عليها[1].

أخيرا نخلص إلى أن التحول الديمغرافي في الدول المتقدمة أو النامية أمر معقد ولا يمكن النظر إليه ببساطة. فالعوامل والخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية والدينية والإرث الحضاري وغيرها تتداخل وتتفاعل لتعطى المسألة الديموغرافية أبعادا قد تختلف عبر الوقت من بلد لآخر أو من مجموعة بلدان إلى أخرى،ولكن في النهاية سيسري التحول ولو بدرجات متفاوتة في جميع البلدان لأنه يرتبط بالتحولات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية. فالمعروف أن التغيرات الكمية تفضي إلى تحولات نوعية.

خـــامسا:السياسات السكانية

إنه عند وضع سياسة سكانية في مجتمع ما من طرف المسيرين والمسؤولين على مراقبة السكان يجب أن تكون لهذه الأخيرة خطة متكاملة الجوانب والأهداف وان تكون لها أجال مدروسة مسبقا انطلاقا من معطيات سكانية ما بغية الوصول إلى وضع سكاني ما مع توفير الإمكانيات اللازمة لذلك ويجب أن تراعى في إعداد السياسات السكانية ما يلي :

[1] برهان غليون:" منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2000، ص 247.

1- مقومات السياسة السكانية

إن السياسة السكانية من الناحية النموذجية تشمل على الأتي:

1. تحليل الاتجاهات الديموغرافية السابقة والراهنة وبحث أسبابها
2. محاولة التنبؤ بما سوف يحدث(التغيرات الديموغرافية المستقبلية) التي تشتمل عليها الاتجاهات الديموغرافية في الماضي والحاضر باعتبارها مؤشرات لاتجاهات مستقبلية.
3. جراء عملية تقدير للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنماط المتوقعة من التغيرات السكانية
4. إجراء عملية تطوير للمقاييس اللازمة بحيث يكون مناسبا لإحداث التغيرات المطلوبة .

2-أنواع السياسات السكانية

1- سياسات ذات أهداف طويلة الأجل

وهي مجموعة من المواقف الحكومية والتدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والتدخلات البرامجية التي ترمي إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة الإنسان لبلوغ التنمية المستدامة والعدالة وتكافؤ الفرص بين الأفراد.

2- سياسات ذات أهداف قصيرة الأجل[1]

وتعنى بتجزئة الأهداف الطويلة الأجل إلى فترات زمنية قصيرة، تتراوح في معظم الأحيان بين 5 و10 سنوات والتي ترتبط التدخلات الساعية لتحقيقها بالتخصيصات المالية وكفاءة البرامج المنتقاة والرؤيا العامة للمجتمع.

3- أهداف السياسات السكانية

تهدف السياسات السكانية بشكل عام إلى ما يلي:

- العمل على التوازن بين عدد السكان وبين الموارد المتاحة.
- العمل على الرعاية للسكان من الناحية الصحية والتعليمية لتوفير قوى بشرية سليمة قادرة على الإسهام في التنمية من جهة ولحفظ حياتهم من ناحية أخرى.
- تحقيق الصحة الإنجابية فيما يتعلق بالجنس والحمل والولادة والرضاعة لكل من الأم والمولود.
-

[1] http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab11838/

4- مؤشرات السياسة السكانية

ثمة سياسة سكانية متبعة في معظم دول العالم، منها ما هو معلن ومحدد أو رسمي، ومنها ما هو غير محدد أو معلن أو رسمي، وتختلف أهداف السياسة السكانية من دولة لأخرى، كما أن هناك فروق في مستوى وضع وتنفيذ السياسة السكانية والنشاطات المرتبطة بها،وما مدى فاعلية وأثر السياسات السكانية على سلوك السكان؟ وما مدى كفايتها لتحقيق أهدافها؟ هناك عدد من المؤشرات تدلنا على مدى فاعليتها ومستوى كفايتها وتأثيرها من خلال دراسة مستوى التغير الذي حصل في السلوك الإنجابي ومعدل النمو السكاني، خلال فترة زمنية محددة (فترة تطبيق السياسة السكانية) مقارنة أرقام المؤشرات في بداية الفترة ونهايتها. ومن هذه المؤشرات:

- أثر السياسات السكانية في استخدام وسائل تنظيم الأسرة
- أثر السياسات السكانية وفعاليتها على مؤشر معدلات الخصوبة
- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات المواليد
- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات الوفيات
- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات النمو السكاني
- آثر السياسات السكانية وفعاليتها في مؤشر التحضر

5- أهمية السياسة السكانية[1]

تنطلق أهمية وضع السياسة السكانية بالنسبة لأي دولة في أنها تساهم إذا تم إحكام صياغتها في حل المشكلة السكانية ومن ثم المساهمة في حل المشكلة الاقتصادية. إن الترابط الكبير بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي يجعل من عمليات التخطيط الأسري و العائلي و التخطيط السكاني الكلي ووضع سياسة سكانية عامة على مستوى الدولة موضوع في غاية الأهمية.

وقد حدد المختصون في الاقتصاد السكاني مجموعة من العناصر و الأدوات و الأساليب التي تشكل مداخل متباينة لعملية التخطيط السكاني بحيث تستطيع كل

[1] http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab11838/

دولة أن تحدد المدخل الملائم و السياسة المثلى التي تتناسب مع ظروفها السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية .

6- أساليب السياسة السكانية

1- البرامج القومية لتخطيط الأسرة

2- إعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة

يعتبر هذا الأسلوب مهم ومفيد في بعض الأحيان، وله قدرة على حل مشكلة النمو السكاني وذلك بشرط أن يكون هناك مكان فارغ من السكان يمكن استخدامه كمركز يتم توزيع السكان لصالحه ونقل وتهجير السكان من الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية إلى تلك الأماكن ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، حتى يمكن إيجاد قدر من التوازن السكاني بين الأقاليم و المقاطعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، أو حتى بين مجموعة من الدول شريطة أن يكون هناك اتفاق بينهم على تحقيق ذلك، ومن شروط نجاح هذا الأسلوب أيضا هو ضرورة توفير الأموال اللازمة و الاستثمارات الكافية في رأس المال و القدرات الإدارية وذلك يضع مسؤوليات كبيرة وأعباء على كاهل الحكومة و تنظيماتها المختلفة.

وهناك كثير من الدول و المناطق بل و القارات التي طبقت ذلك الأسلوب وسلكت تلك السياسة السكانية فاعتمدت على عملية إعادة توزيع السكان مثل البرازيل و إندونيسيا و غيرها كما تم تطبيق ذلك الأسلوب في القرن التاسع عشر بل وذلك في عمليات النزوح و الهجرة و أحيانا التهجير عبر قارات العالم المختلفة وبين المستعمرات و الدول المستعمرة ، و إن كان هناك دوافع أخرى بخلاف الدوافع السكانية و الديموغرافية كالدوافع السياسية و غيرها.

3- أسلوب منع الحمل

وما يرتبط به من وسائل فرعية كثيرة تحول دون إتمام عملية الولادة أو حتى إتمام عملية الحمل أصلا. ومن هذه الأساليب نجد عمليات الإجهاض و التعقيم وغيرها من الأدوات التي تستخدم بكثافة في القرن العشرين و حتى أيامنا هذه ، وقد لعبت هذه العوامل دورا إيجابيا في ضغط الكثافة السكانية و تحجيم عمليات النمو السكاني في بعض الدول و الأقاليم المختلفة في أنحاء العالم مثل الدول

الأوربية و دول شرق آسيا وأمريكا الجنوبية و الشمالية،و لكن بالرغم من ذلك هناك بعض العوامل التي تحد من فعالية ذلك الأسلوب لحل المشكلة السكانية سواء عوامل أخلاقية أم دينية أم اجتماعية تجعل الأفراد عازفين عن تطبيق ذلك الأسلوب و راغبين عنه ، ولم ينجح ذلك الأسلوب إلا في الدول ذات الأبعاد الأخلاقية و السلوكية و الاجتماعية التي تتوافق معه وتسايره، كالمجتمعات الغربية وبعض المجتمعات الآسيوية.

4- أسلوب التنمية الاقتصادية

حيث يركز هذا الأسلوب على عملية التنمية لأنها هي الأساس و القادرة على حل المشكلة السكانية وتوفير متطلبات تلك الأعداد المتنامية من البشر وذلك من خلال ما يسمى بظاهرة التحول السكاني التي يمكن أن تسرع في تخفيض معدلات الخصوبة بعد تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي و رفع التعليم ، إن عملية التنمية الاقتصادية أسلوب أفضل بكثير من الأساليب التخطيط الأسري ، كما أن المزج بين الأسلوبين يؤدي إلى نتائج إيجابية في أحيان كثيرة ، ومن ثم فإن توافر توليفة من تلك الأساليب سالفة الذكر وما يتوافق مع ظروف المنطقة أو الدولة هو الحل الأمثل للمشكلة السكانية و تداعياتها الاقتصادية و الاجتماعية.

8- عوامل نجاح أو فشل السياسة السكانية

تواجه السياسة السكانية عوامل نجاح وعوامل إخفاق، تختلف من بلد لآخر، ومن أهم هذه العوامل:

1- التوافق أو التعارض مع الثقافة السائدة[1]

لا تتوفر عوامل النجاح للسياسة السكانية التي تسيطر فيها معتقدات دينية أو ثقافات شعبية ذات علاقة بالسلوك السكاني إلا إذا كانت تتوافق مع هذه المعتقدات، لأن هذه المعتقدات تشكل عقبات أمام وضع وتنفيذ السياسات، فيجد المسؤولون أنفسهم أمام وضع حرج وصعب إذا هم تصدوا لهذه العقبات، وبخاصة ما يتعلق منها بالتقاليد الشعبية المتجذرة في أفكار وعقول الناس

[1] عبد الله الخرافي : السياسات السكانية ، منتدى جغرافية السكان ،مصر، 2011 ،المشاركة رقم 8 .

كالاتجاه نحو الإكثار من البنين وتضخيم حجم الأسرة من أجل التباهي بها، أو الزواج المبكر أو غير ذلك. وهكذا تتجه الحكومات إلى الابتعاد عن التدخل في المسائل السكانية الحرجة

2- اهتمام الحكومة والسياسيين بالمسألة السكانية

تدعم الحكومة البرنامج السكاني وتحدد أهدافه وتعمل على تعميمها فإن هذا يسهل تطبيقها، وخاصة فيما إذا وضحت إمكانية الدعم على مختلف المستويات، فعندها تكون ثمة ضرورة لاقتناع كافة العاملين بجدوى الإجراءات المتخذة في مجال السكان وإلا سيكون مصير البرنامج الفشل.

3- العوامل التي تساعد على نجاح السياسة السكانية وإمكانية تنفيذها

أ- تعبئة الجهود الوطنية من خلال برنامج وطني متكامل يعمل على تعزيز الموروث الثقافي الإيجابي والحد من المؤثرات والممارسات السلبية التي تعيق المحاولات الجادة في تنظيم الأسرة والإنجاب وتركيب الأسرة وتحسين موقعها.

ب - تكثيف فعالية المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتكوين رأي إيجابي تجاه القضايا المتعلقة بالسلوك الإنجابي والصحة العامة وبخاصة صحة الأم والطفل، كأن يتم مراجعة دورية لسلوك الأفراد تجاه القضايا السكانية الأمر الذي يفيد في نجاح السياسة السكانية.

ج - مشاركة الهيئات التشريعية والتنفيذية كافةً في تعزيز ودعم المؤثرات الإيجابية المتعلقة بقضايا السلوك الإنجابي والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

د - تطوير نظم التعليم ومناهجه في مختلف مستوياته بهدف توسيع المعارف المتعلقة بالتربية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وكذلك تصميم وتنفيذ برامج تعليمية وإعلامية وخدمية موجهة نحو الحد من الظواهر السلبية في السلوك الإنجابي العام وبخاصة الزواج المبكر، الإنجاب المبكر، زواج القربى، الحد من تفضيل الذكور على الإناث.

هـ - تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتمكينها من اتخاذ القرارات أو المشاركة في اتخاذها وبخاصة المرأة الريفية من خلال تطوير

التدريب والإعداد والتعليم المهني، ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة والعمل على الاستفادة من قدراتها ومؤهلاتها في سوق العمل

و - تكثيف الجهود الوطنية لتحقيق أعلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد السنوي، وتحسين مستويات المعيشة، والقضاء على مظاهر الفقر والجوع وسوء التغذية والأمية، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة (التنمية المستدامة) وهذا يتم عن طريق:

1. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية.
2. تحسين مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الوطنية وزيادة فرص العمالة والاستخدام، ونقل التكنولوجيا، واختيار التقنيات الملائمة.
3. تفعيل سياسة التعددية الاقتصادية وتحفيز القطاع العام والقطاع الخاص، لكي يقوم كل قطاع بدوره في عملية التنمية الشاملة، وبخاصة فيما يتعلق بإقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وتنوع النشاط الإنتاجي بهدف الإحلال محل الواردات.

ز- تهدف السياسة السكانية إلى تحقيق التوزيع السكاني المكاني المتوازن، والذي يلبي احتياجات التنمية الشاملة، ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة وهذا يتطلب:

- تعزيز التنمية المستدامة والمنصفة التي تؤدي إلى التوزع المكاني السكاني الأكثر توازناً، كما تؤدي إلى خفض الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

- تقوية البنى الأساسية للأسرة وتطويرها في المدن الصغيرة، متوسطة الحجم توسيع قدراتها الاستيعابية بهدف تقريب الفوارق بين الريف والمدينة أو بين المحافظات لتقليل الهجرة من الريف إلى المدينة.

- تشجيع التنمية الريفية وخلق فرص عمل وتأمين دخول إضافية تؤدي إلى جذب واستقرار السكان في المناطق الأقل كثافة.

ح - المحافظة على البيئة وحمايتها عن طريق التحكم بالعوامل التي تؤدي إلى ترديها وتخفيف الآثار السلبية المتبادلة بين البيئة والسكان، من خلال التخطيط الإنمائي والبيئي والسكاني طويل الأجل وخلق الوعي البيئي لحماية البيئة من التدهور السريع عن طريق الإعلام والاتصال السكاني ومناهج التربية والتعليم. وإصدار التشريعات واللوائح الخاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها.

4- العوامل التي تؤدي إلى إخفاق السياسة السكانية

أ- قصور الدراسات السكانية واختلاف آراء واضعيها: يفترض أن يتم وضع السياسة السكانية بالاستناد إلى نتائج ودراسات أنجزت من قبل وضع هذه السياسة، لكن الدراسات السكانية ما تزال قليلة أو غير موجودة وبخاصة في الدول التي تعاني من مشكلات سكانية.

ب - تعرض تنفيذ السياسة السكانية بالواقع وفي حالات كثيرة لصعوبات مالية ناجمة عن عدم القدرة على رصد الأموال اللازمة لتنفيذ بعض ما توصي به، سواءٌ أكان برنامجاً سكانياً تنموياً مكلفاً أم كان صعوبات فنيةً ناجمةً عن عدم توفر الاختصاصيين والخبراء القادرين على صياغة أي برنامج سكاني وتنفيذه.

ج- تعارض السياسة السكانية مع المصالح الفردية أو المصالح السكانية العامة فإن الأفراد المستهدفين يعارضون ويقاومون وضع هذه السياسة أو تنفيذها إن وضعت لذلك يجب أن تكون السياسة السكانية غير بعيدة عن عادات وتقاليد الأفراد، بالإضافة إلى أنها يجب أن تلبي احتياجات الأفراد إلى حد كبير .

*ويعد وضع سياسة سكانية اعترافا من الدول بضرورة دمج القضايا السكانية في عملية التنمية، فعلى ضوء الاعتراف الكامل بان الإنسان هدف التنمية ووسيلتها، وعلى ضوء العلاقة المتبادلة بين السكان و التنمية (سبب و نتيجة) فإن تحديد الأهداف بشأن تحسين نوعية الحياة، سواء أكان في الجانب الصحي أو التعليم أو تمكين المرأة أو تحسين البيئة أو في مجال تقديم خدمات الصحة الإنجابية، كل ذلك سيؤدي إلى تمكين الإنسان وجعله قادرا على المساهمة في

عملية التنمية عبر منافذ متعددة، منها المنفذ الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاج، و المنفذ السكاني من خلال ترشيد الإنجاب وتحديد حجم الأسرة المبتغاة.

وخلاصة لما سبق فإن رصد السياسات يعد جزءا مهما من عملية التنفيذ ؛ فالسياسات تنطوي على تدابير إجرائية تعمل على تحقيق الأهداف ، و التباطؤ في تنفيذ هذه التدابير غالبا ما يعيق تنفيذ الهدف الرئيسي منها ؛ كما أن عوامل عديدة قد تعمل منفصلة أو مجتمعة على إعاقة تنفيذ الأهداف، مهنا عدم كفاية التمويل أو عدم توفر البنى الأساسية التي قد تتطلبها عملية التنفيذ ؛ لذلك غالبا ما يتحتم مراقبة التنفيذ والمتابعة و الرصد و التقييم المستمر، وتعد المؤشرات الكمية أو النوعية أدوات لتحديد نسب التنفيذ و تقييم كفاءة التدابير التي جرى الالتزام بها من خلال السياسات، فهناك مؤشر قياسي أو مجموعة مؤشرات غير مباشرة يمكن توظيفها في مجال رصد التنفيذ ، وتتميز هذه المؤشرات بكونها قابلة للقياس و تتغير عبر الزمن مع تغير المعطيات الرئيسية التي تدخل في عملية القياس[1].

سادسا: الموقف الإسلامي من السياسات السكانية

ونتناول ذلك بإيجاز في نقاط محددة تغطي جميع جوانب الموضوع وذلك من حيث تكوين الأسرة بالزواج الذي هو بداية الانطلاق للتناسل والسكان، نجد أن موقف الإسلام يتلخص في الآتي:

1- حث الإسلام على الزواج ورغب فيه إلى جانب أن الزواج وسيلة للممارسة الجنسية وإنجاب الأبناء وهما فطرة في الإنسان فطره الله سبحانه وتعالى عليهما، وذلك مرتبط بالقدرة على أعباء الزواج من حيث التكاليف المالية والرعاية الأسرية، وإلا فإن تأخير الزواج يكون مطلوباً كما قال ربنا:

﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ، وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ، وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ،

[1] عبد الله الخرافي : مرجع سابق ، المشاركة رقم 8 .

وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[1] .

ويقول الرسول (ص) «**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج** »[2]

2- الإسلام مع كثرة الإنجاب لقوله (ص) « **تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة**» ولكن هذه الكثرة مشروطة بأن تكون كثرة قوية قادرة على أداء دورها في الحياة الذي تتلخص في عبادة الله وإعمار الأرض، ولذلك فإن الإسلام يرفض الكثرة الهزيلة التي وصفها الرسول (ص) بالغثاء في الحديث الشريف حيث قال (ص) : «**توشك الأمم أن تتداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، فقال قائل – أو من قلة نحن يومئذ؟! قال: بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل**»[3].

3– من شروط الإنجاب القدرة على رعاية الأبناء رعاية طبية لقول الرسول (ص) : «**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته**»[4] وأن من يقصر في هذه المسؤولية أو الرعاية فهو آثم لقول الرسول (ص) : «**كفى بالمرء إثماً أن، يضيِّع من يعول**»[5].

4- لقد ارشد القرآن الكريم إلى المباعدة بين الوالدتين ويظهر ذلك في جعل مدة الرضاعة عامين فيقول سبحانه وتعالى: ﴿ **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ،**

[1] القرآن الكريم : سورة النور ، الآية 33 .
[2] يوسف القرضاوي : الحلال والحرام في الإسلام ،دار التراث العربي ، القاهرة ،1977،ص 145.
[3] سنن أبي داود/ 4297، مسند أحمد/ 21890، مسند أبي داود الطيالسي/ 1085.
[4] متفق عليه [البخاري(8/104) ومسلم (03/1459)].
[5] النسائي في السنن الكبرى(05/374).

لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ، لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ، وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ، فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[1] وإذا كان الأنسب أن لا يتم حمل آخر إلا بعد إتمام رضاعة الأول، إذا فإن المدة بين الولادة والولادة التي تليها لا تقل بحال من الأحوال عن ثلاث سنوات الأمر الذي ينظم النسل آلياً.

5- إذا كانت السياسات السكانية في جانبها الكمي تقوم على ضبط عدد السكان لكي يحدث توازن بينهم وبين الموارد المتاحة ومعدلات التنمية فإن الإجراء المتعارف عليه في حالة زيادة عدد السكان هو تحديد أو تنظيم النسل

- ✓ أما تحديد النسل، فهو وضع حد كمي ينتهي إليه نسل الأولاد.
- ✓ وأما تنظيمه: فهو العمل على تباعد الفترات بين الحمل والولادة إما بغرض الوصول بالنسل إلى حد معين (كما في التحديد) أو لأسباب أخرى خاصة بصحة المرأة مثلاً.

وهذه من الأمور التي سبق بها الفقه الإسلامي في المسألة المعروفة فقها «بمنع الولد» وما يتصل بها بأساليب المنع التي كانت معروفة قديماً ومنها منع الحمل عن طريق «العزل» أي إلقاء الرجل ماءه (المنى) خارج رحم المرأة.

وخلاصة الرأي الفقهي في هذه المسألة أن منع الولد مباح على إطلاقه لدى الغزالي من الشافعية، وبشرط موافقة الزوجين لدى الحنفية، وأنه مكروه إلا إذا دعت الحاجة فإنه مباح لدى بعض الحنابلة والشافعية بينما يرى ابن حزم أنه حرام، وهكذا يظهر أن جمهور الفقهاء على جواز منع الحمل وهو ما انتهى إليه قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمره السادس عام 1988م، فلقد جاء في القرار رقم (1)

[1] القرآن الكريم : سورة البقرة ، الآية 332.

– في الفقرة ثانياً: «يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة وهو ما يعرف بالإعقام أو التعقيم ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية»[1].

- وجاء في الفقرة ثالثاً: « يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بما يقصد المباعدة بين فترات الحمل أو إيقافه لمدة معينة من الزمان إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرورة وأن تكون الوسيلة مشروعة وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم »[2].

6- الأسباب الداعية لمنع الحمل أو تنظيم النسل: ولقد حددها الغزالي في ما يلي:

- ✓ استبقاء جمال المرأة.
- ✓ الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد.
- ✓ الاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب ودخول مداخل السوء.

وذكر غيره أسباباً أخرى منها:

- ✓ الخوف من الضرر إذا كان الحمل يلحق ضرراً مباشراً بصحة الأم.
- ✓ تحقق الأبوين من عجزهما عن القياد بشئون مولود جديد.

7- من له حق منع الولد، أو تنظيم النسل بين الفردية والجماعية، بمعنى هل قرار منع الحمل حق للوالدين أو لأحدهما؟ أم هو حق للأمة وللمجتمع؟ أم هو حق مشترك بين الوالدين والمجتمع؟

هذه القضية نوقشت في الفقه قديماً تحت مسألة: من له حق الولد؟ والتي اختلف فيها الفقهاء على الوجه التالي[3]:

- ✓ يرى الإمام الغزالي، أن الولد حق للوالد وحده إن شاء أن يحصله أو لا يحصله.
- ✓ يرى الحنفية أن الولد حق مشترك بين الوالدين.

[1] https://www.islamweb.net/ar/fatwa/17553/

[2] قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ،جدة ،2009،ص 80.

[3] - الشيخ محمد بن عبد الرحمن : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، تنظيم النسل وتحديده ،العدد 5، المكتبة الشاملة الحديثة ،جدة، ص289.

- ✓ يرى جمهور الفقهاء أن الولد حق مشترك بين الوالدين والأمة ولكن حق الوالدين أقوى.
- ✓ يرى طائفة من رجال الحديث أن الولد حق مشترك بين الوالدين والأمة وحق الأمة أقوى.

وتثير هذه المسألة تساؤلات مؤداها:

هل قرار تنظيم النسل قرار فردى اختياري متروك لكل أسرة حسب ظروفها؟!

أم هو قرار جماعي يمكن إصدار قانون عام لإلزام أفراد المجتمع به؟

والرأي الراجح كما أخذ بذلك مجمع الفقه الإسلامي في قراره السابق أنه حق اختياري للأسرة تتخذه حسب ظروفها حسب ما جاء نصه في الفقرة أولاً من القرار: «**لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب**»[1].

8- في علاقة السكان بالتنمية لابد من الإشارة إلى تأكيد الإسلام على أن القضية ليست متصلة بالسكان وحدهم وإنما متصلة أيضا بحسن استخدام وتخصيص الموارد المتاحة وعدالة التوزيع، فإن الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادي ليست في نقص الموارد التي رزق الله بها العباد بكفاية، وليس عدد السكان زيادة أو نقصاً، وإنما هو نقطة الالتقاء بين السكان والموارد في ضرورة بذل الجهد البشرى لاستغلال هذه الموارد، ولذا فإن القرآن الكريم عبر عن التخلف الاقتصادي الذي يعنى به عدم استغلال الموارد بالكفر بنعمة الله حيث جاء في قوله عز وجل ﴿ **وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ، إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ**﴾[2] .

ومعروف أن الكفر هو التغطية وعدم الاعتراف وبالتالي عدم الاستغلال، ومن جانب آخر فإن سوء توزيع الدخل والثروة بالظلم وعدم التكافل سبب آخر لعدم

1 https://ar.islamway.net/fatwa/32318

[2] القرآن الكريم : سورة النحل ، الآية 116.

استفادة جميع أفراد المجتمع بثمار التنمية وهو ما يظهر في الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء.

وفي النهاية: يظهر مدى سبق وتفوق الفكر الإسلامي في تناول مسألة السياسات السكانية.

أما السبق: فيظهر في أن القضية تم تناولها قبل ظهور اهتمام الأفكار الأخرى بها بوقت طويل، فإذا كانت المسألة لم تبرز إلا على يد توماس روبروت مالتوس عام 1798م فإن الشريعة الإسلامية اهتمت بها منذ بداية الدعوة في عصر النبي (ص) ويظهر ذلك في أحاديث «العزل» كأسلوب لتنظيم النسل المروية عن رسول الله (ص) .

وأما التفوق: فيظهر في أنه إذا كانت البدايات لتناول القضية في الفكر المعاصر قد ركزت على السياسات الكمية من حيث عدد السكان وعلاقتهم بتوفير الغذاء بين الموارد المتاحة ثم تطورت لتشمل السياسات النوعية من الرعاية الصحية والتعليمية، وأخيراً إدخال الصحة الإنجابية، فإن الإسلام اهتم بكل هذه العناصر في تزاوج بين القيم الإيمانية والإمكانيات والشروط المادية، كما اهتم الإسلام بحسن استغلال الموارد وعدالة التوزيع.

سابعا - السياسة السكانية عبر اللقاءات الدولية

عرف النصف الثاني من القرن الماضي تنظيم عدة لقاءات دورية دولية للسكان لكنها تختلف من حيث أهميتها وطبيعتها ويمكن إيجازها كالتالي [1]

1- روما 1954 :

يتعلق الأمر باجتماع للخبراء الديموغرافيين، وهو مؤتمر ذو طبيعة تقنية محضة، لكنه مكن من تجميع المعلومات المتناثرة آنذاك في ميدان الديموغرافيا. نظم هذا الاجتماع من لدن الاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان،ومنظمة الأمم المتحدة، وجاء هذا اللقاء بنظرة جديدة حول القضية السكانية، إذ أنذرو بتحول شامل ومهم يخص الديناميكية السكانية .

[1] Rapport national sur la politique de la population ,Maroc , 2000 ,P10.

2- بلغراد 1965

ضم هذا الاجتماع الدولي متخصصين في ميدان السكان، حيث ناقش موضوع الخصوبة لكونه يطرح مشكلا سياسيا يهتم بقضية التخطيط والتنمية. وقد اقتصرت الأهداف المتوخاة منه على المعرفة العلمية ولم تتناول بلورة السياسات.

3- بوخارست 1974

وهو أول مؤتمر حكومي حول السكان، الذي حول الاهتمام من تبادل المعارف إلى بلورة السياسات في ظرف كان فيه النمو السريع للسكان يشكل تحديا عالميا؛ كما أن التقدم الاقتصادي كان بطيئا بالدول السائرة في طريق النمو، مما جعل الدول المصنعة توصي ببرامج لمراقبة معدلات نمو السكان، وعلى العكس من ذلك، أجابت الدول السائرة في طريق النمو بأن "التنمية هي أحسن وسائل منع الحمل". ورغم هذا التعارض في المواقف، فقد تم إعداد أول وثيقة دولية لبرامج وسياسات السكان من طرف الوفود المشاركة تحت عنوان: - **برنامج العمل الدولي حول السكان –**

4- مكسيكو 1984

انكب هذا المؤتمر الدولي على مراجعة وتوسيع نطاق برنامج العمل الدولي حول السكان، بالاعتماد على الدراسات المنجزة والمعطيات الميدانية والاستعانة بتجربة الحكومات في ميدان برنامج تنظيم الأسرة. وهكذا ومنذ 1984 تغير الرأي العام بالعديد من الدول لصالح السياسات السكانية الحكومية .

5- القاهرة 1994

اعتبر المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية لسنة 1994 اللقاء الدولي الأكثر شمولية في ميدان السكان، سواء من حيث موضوعه وعدد وتنوع المشاركين فيه. بالإضافة إلى ذلك، اعترفت الوفود المشاركة بأن الاستجابة لحاجيات الأفراد والعائلات، أصبحت ضرورة ملحة للوصول إلى أهداف التنمية. ويعد برنامج العمل المعتمد خلال هذا المؤتمر إطارا للسياسة السكانية الدولية لمدة

،20سنة 1994-2014 وقد وضع المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية برنامج عمل السكان في السياق العام للتنمية، وطالب القطاع الخاص والعمومي بالعديد من التدخلات، و يتضمن هذا البرنامج عددا من التوصيات التي تعالج جميع مظاهر التخطيط السكاني والتنموي وكذا الرفاه الاجتماعي. على أن يختار كل بلد الأولويات المسطرة كأساس لسياسته[1].

كما كانت هناك لقاءات أخرى سلطت الضوء على مظاهر خاصة بإشكالية السكان كمؤتمر ريو سنة 1992 حول البيئة و مؤتمر فيينا سنة 1993 حول حقوق الإنسان و القمة الدولية حول التنمية الاجتماعية و مؤتمر بيجين حول المرأة سبتمبر 1995.

ثـــامنا:السياسة السكانية في بعض دول أوروبا

واجهت الدول الأوروبية انخفاضا ملحوظا في معدلات خصوبتها منذ القرن 17 حيث سيطرت نزعة مؤيدة ومناصرة للإنجاب وعمتها تشريعات تحث على زيادة النسل وفي إطار هذه السياسة المناصرة للإنجاب وضعت برامج ومخططات لتحقيق أهدافها ، مثل برنامج علاوات الأسرة الذي طبق في (فرنسا ،بلجيكا، بلغاريا، ألمانيا ، بريطانيا ، المجر ، ايطاليا النرويج ، البرتغال،رومانيا،اسبانيا، السويد، سويسرا، يوغسلافيا) . وهو عبارة عن مخصصات تصرف للأسر المنجبة للأطفال وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع تحقيق زيادة معدلات الإنجاب2 ، وقد بدا في تطبيق هذا البرنامج في ألمانيا في عهد هتلر وايطاليا في عهد موسولوني أما اسبانيا فكانت هناك تشريعات تشجع على زيادة النسل إذ كان الرجال الذين لديهم أسر كبيرة العدد يعفون جزيئا أو كليا من الضرائب

والملاحظ من هذا إن الساسة السكانية المتبعة في أوروبا هي سياسة سكانية مدعمة لزيادة النسل ولهذا نحاول إن نقدم توضيحا عن السياسة السكانية المدعمة للإنجاب حيث تمثل فرنسا السياسة المدعمة للإنجاب في الوقت تمثل

[1] Rapport national sur la politique de la population, Maroc , 2000,P11 .
[2] علي عبد الرزاق جلبي : مرجع سابق، ص 271.

السويد موقفا وسطا لكنه يميل نحو السياسة المدعمة أكثر من ميله اتجاه السياسة المناهضة .

1- السياسة السكانية في فرنسا

لقد تعرضت فرنسا لانخفاض شديد في نسبة الخصوبة في بداية القرن 19 ويعود الى ما تكبدته من خسائر وأرواح في الحرب العالمية الأولى وحربها مع بروسيا قبل ذالك عام 1870-1871 حيث قذر عدد الوفيات في هذه الحرب ب 4-5 مليون[1]

بالإضافة إلى هذا فلقد انخفضت القدرة البيولوجية على الإنجاب في فرنسا إبان القرن 19 حيث أرجع العالم الفرنسي **لابوج** انخفاض القدرة البيولوجية على الإنجاب في فرنسا إلى (اختلاط الأجناس أو مزج السلالات وتداخلها ، حيث يقرر إن الزواج المتداخل أو المختلط بين سلالتين مختلفتين يؤدي إلى العقم وانعدام القدرة البيولوجية على الإنجاب ، ومن ثم فان القدرة البيولوجية مسألة تناسب في تصوره على نقاء العرق .

أو السلالة البشرية مع درجة الاستقرار أو الثبات في مسائل الاتصال الجنسي وهنا نشير أيضا إلى نظرية **لابوج** وان لم تلقى رواجا وقبولا واسعا في وقته إلا أنها أضافت تأييدا واسعا لقبول فكرة تفسير انخفاض معدلات الخصوبة في إطار العوامل البيولوجية [2]

ولهذا اعتبرت الحكومة إن هذا الانخفاض معناه هلاك الشعب الفرنسي إذ هناك تقارير إحصائية تشير إلى إن عدد سكان فرنسا في سنة 1921 اقل منه سنة 1911 بمليونين ومائة ألف نسمة إذ كان قد ازداد بمليون ونصف مليون سنة 1927 ولكنه في الغالب إن ما كان نتيجة دخول عدد كبير من الأجانب والجدير بالذكر عدد الأجانب يمثل 8.2 بالمائة من سكتن فرنسا ، ولهذا فالمعالم الأساسية للساسة السكانية في فرنسا تتحدد في **قانون الاسرة** الذي وضع عام 1940 والذي حدد هدفين أساسين هما :

[1] Haggett p Gegraphy :Amodern sunthése ,New york ,1972P172.
[2] السيد عبد العاطي: علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1999، ص 224 .

تشجيع إنشاء الأسرة وتربية الأطفال بالعدد الذي يحافظ على الزيادة المعقولة للسكان من جهة ، ومناهضة الشيخوخة من جهة أخرى ، ولضمتن تحقيق هذه الأهداف وضعت برامج أهمها وضع عدد من الإجراءات الخاصة بالمعونات لدعم مسائل الزواج وتربية الأطفال وأضفى تشريع عام 1942 طابعا قوميا على برنامج المعونات الأسرية وأصبح كل العاملين في الصناعة يحصلون طبقا للقانون على معونات مالية تدفع مقابل كل مولود ثم وصلت المعونات الأسرية في عام 1961 الى ما يساوي 5% من إجمالي الدخل القومي .

كما وضعت عدد من الإجراءات الردعية مثل قانون يحرم تعليم منع الحمل ونشر المعلومات عن طرقه ووسائله كذالك منع الإجهاض ، إضافة إلى ذلك تفرض ضرائب إضافية على الذين لا يتزوجون تو يتزوجون لكنهم لا يريدون الإنجاب

ولقد كان الإجراء الاقتصادي الأساسي في هذه السياسة ممثلا فيما أوردناه سابقا باسم علاوات الأسرة وهي منح مالية تعطى بشكل نقدي ودوري لكل أسرة تنجب أكثر من طفلين تحت عمر 15 سنة وفي بعض الأوقات تمتد إلى سن 20 وتدعيما لسياسة الإنجاب كانت العلاوات تزداد بازدياد الطفل الثالث والذين يولدون بعده

كما احتوت هذه السياسة صرف علاوات إضافية لتكاليف ما قبل الولادة نفقات الوضع بالإضافة إلى هذه كانت هناك امتيازات أخرى تقدم للأزواج والزوجات مثل القروض الحكومية ، الإعفاء من الضرائب ، تخفيض مصاريف الخدمات العامة إلى إقامة معسكرات ترويحية وإنشاء دور الحضانة وتقديم الاستشارات الأسرية بالمجان .....الخ

كما انه تدعيما لنفس السياسة المدعمة تضمنت التشريعات الفرنسية بعض الإجراءات التي تشجع الهجرات الدولية إليها في الشكل الذي يتناسب احتياجاتها الديموغرافية وكان إنشاء المركز القومي للدراسات الديموغرافية عام 1945 أحد منجزات السياسة السكانية

2- السياسة السكانية في السويد

مما قال الوزراء السويد سابقا وهو tryggar أثناء إحدى خطبة في المجلس النيابي (إن الشعب السويدي إذا كان لا يريد لنفسه الانتحار فعليه أن يتخذ التدابير المؤثرة لمقاومة انخفاض نسبة المواليد في وطنه ، إن انخفاض نسبة المواليد أصبح خطرا وينذر بالويل منذ سنة 1921 إذ توقف تزايد السكان [1]

حيث كان من تأثير هذه التنبيه ان الحكومة السويدية قامت بتكوين لجنة خاصة في شهر ماي 1935 وضعت تقاريرها سيادة جديدة أمام الحكومة

ومن اقتراحات هذه اللجنة هو ضرورة العمل على تضخيم الأسرة بحيث يكون ثلاثة أو أربعة أقل عدد الأطفال لدى كل أسرة في السويد وقد اتخذت تقارير اللجنة ما يأتي من الإجراءات القانونية

1- الرقابة على بيع الأدوية المانعة للحمل من قبل لجنة الصحة القومية

2- تخفيف الضرائب على الوالدين في ما إذا كان لهم أطفال لم يبلغوا 18 سنة

3- المحافظة على الصحة ولا سيما إعداد الأدوية المجانية لصحة الأطفال وهناك أثر ظاهر

3- السياسة السكانية في ألمانيا

لما استولى الحزب النازي على نضام الحكم في ألمانيا كان هناك هبوط مطرد لنسبة المواليد أكبر خطر محدق بالشعب الألماني ولذا بذل جهوده لمقاومته وأصدرت الحكومة النازية قانونا يتمثل في منع تعليم منع الحمل وترويج طرقه وكذلك تشجيع الشبان ومنحهم مبالغ معتبرة وذلك لتحفيزهم وترغيبهم في الزواج وكذلك فرض الضرائب المختلفة على غير المتزوجين وكذالك فرض ضرائب على المتزوجين الذين لا ينجبون الأطفال وإعفاء المنجبين لعدد كبير من الأطفال من الضرائب، ففي سنة 1934 منحت عشرة ملايين جنيه كديون الزواج وقد استفاد منها نحو 600 ألف رجل وامرأة كما أنها قررت بموجب قانون أصدرته 1935 أن تخفف من ضريبة الدخل 15% عمن ينجب طفلا ، و35% عمن ينجب طفلين و55% عمن

[1] أبو الأعلى المودودي :حركة تحديد النسل،دار الشهاب للطباعة والنشر، السعودية ،1982 ، ص62.

ينجب ثلاثة أطفال أو أكثر وبهذه التدابير بدأت نسبة المواليد في ألمانيا النازية ترتفع من ذلك الوقت ن فبينما كانت 6،16% في السنوات بين 1935/1931 صارت 6،19% في السنوات بين 1936/1940 .

4- السياسة السكانية في بريطانيا

في سنة 1916 أنشأت بريطانيا لجنة خاصة لاستعراض نسبة الولادات وكانت هذه اللجنة وضعت عدة تقارير والتي جاء واحد منها (على بريطانيا أن تراقب بغاية الحذر والاضطراب النقص المتزايد في هبوط نسبة الولادات القومية)

ولمعالجة هذا الخطر أقيمت في بريطانيا حركة ضد تحديد النسل وأسست جمعية باسم / رابطة الحياة القومية / تتضمن عدد كبير من الأفراد رجالا ونساء .

في سنة 1944 أسست بريطانيا لجنة وظيفتها أن تدرس مشكل قلة السكان من جميع النواحي واقتراح التدابير اللازمة اتخاذها ومما قد وصت به هذه اللجنة ما يأتي:

1- أن تمنح لكل أسرة مكافأة مالية على قدر ما يكون لديها من أطفال
2- أن يدخل تعديلا على قانون ضريبة الدخل بحيث تخفض على المتزوجين الذين لديهم عدة أطفال وتشدد على غير المتزوجين
3- التوسيع في البيوت بحيث تصبح تشمل أكثر من ثلاث غرف
4- الإكثار من المشاريع والأعمال الخيرية التي تساعد على رفاهية الأسرة الكبيرة
5- تأسيس جمعيات تهتم بالموضوع

وبعد دراسة هذه التوصيات أدخلت عدة تعديلات على القوانين في بريطانيا ، فألان يمنح فيه للأطفال مكافآت مالية وتمنح للنساء إيجازت أيام ولادة الطفل مع مكافأة خاصة وتوفير فرص العمل والتعليم والعلاج والسكن ، ولا سيما بالنسبة للمتزوجين الذين لهم عدة أطفال حتى لا يتردد

النـــاس فـــي الإنجـــاب بكثـــرة ، وقـــد بـــدأت هـــذه السياســـة تِـــؤتي ثمارهـــا فقـــد بينـــت الإحصائيات الأخيرة أن نسبة المواليد في بريطانيا تزداد شيئا فشيئا

5- السياسة السكانية فى إيطاليا

لقـــد بـــذلت حكومـــة موســـوليني جـــل قـــدراتها مـــن أجـــل رفـــع نســـبة المواليـــد ، ولهـــذا الغـــرض نهـــت عـــن تـــرويج منـــع الحمـــل وأصـــدرت قانونـــا يحظـــر نشـــر الكتـــب والرســـائل والمقـــالات عـــن معلومتـــه ووســـائله ، وهـــذا لترغيـــب النـــاس فـــي الـــزواج واتخـــاذ خطـــوات وقـــرارات لغـــرض الزيـــادة فـــي نســـبة المواليـــد مثـــل القـــرارات التـــي اتخذتها فرنسا وألمانيا .

تـــــــاسعا: السياسة السكانية فى بعض الدول النامية

إن المتتبـــع لحركـــة ســـكان العـــالم يتبـــين لـــه أن النمـــو الـــديموغرافي أكثـــر شـــدة فـــي دول العـــالم الثالـــث عـــن غيرهـــا مـــن دول العـــالم الأخـــرى إذا أنهـــا تشـــهد ارتفاعـــا كبيـــرا فـــي عـــدد الســـكان علـــى الـــرغم مـــن أن معظمهـــا تـــدارك الموقـــف واتخـــذت بعـــض السياســـات لصالح تنظيم النسل مثل غانا ، الغابون،النيجر،الصين،

الهند.....الخ

وقـــد أكـــدت العديـــد مـــن الدراســـات التـــي أقيمـــت فـــي هـــذه البلـــدان أن هنـــاك نســـبة مـــن الســـكان تهـــتم بتحديـــد حجـــم الأســـرة وتقليصـــها خاصـــة أن وســـائل تنظـــيم النســـل أصـــبحت تتطلـــب عنايـــة واهتمـــام بتطبيقهـــا واختراعهـــا بالإضـــافة إلـــى ابتكـــار وســـائل أخرى كالحبوب واللولب .....الخ .

1- السياسة السكانية فى الهند

لقـــد قمـــت الســـلطات الهنديـــة بإنشـــاء العديـــد مـــن مراكـــز التخطـــيط وتنظـــيم الأســـرة فـــي المنـــاطق الريفيـــة، وتـــوفير خـــدماتها علـــى نطـــاق واســـع فـــي المراكـــز الصـــحية الحضـــرية ، ولقـــد ســـاعد علـــى الانتشـــار الواســـع لهـــذه البـــرامج مـــا قامـــت بـــه الســـلطات مـــن جهـــود لتصـــنيع وتوزيـــع وســـائل منـــع الحمـــل ومـــع أن القـــانون الـــذي كـــان يحـــرم الإجهـــاض مـــا زال قائمـــا ،إلا أن الدولـــة بـــدأت فـــي الســـماح بـــالتخلص مـــن الحمـــل حفاظا على حياة الأم الحامل.

وفي سنة 1976 بدأت الدولة في رصد الاعتمادات المالية لتحفيز الأفراد على التعقيم ومنح المشرعين في الولايات الهندية حق إصدار تشريعات تقضي بالتعقيم الإجباري وتطوير بعض النظم التي تقضي بمكافأة موظفي الحكومة ذوي الأسر صغيرة الحجم ومعاقبة أربا العائلات كبيرة الحجم ، ولقد بلغت سياسة التعقيم الإجباري،حدا يجبر تعقيم الرجل (المنجب لثلاثة أطفال) شرطا أساسيا لحصوله على خدمات حكومية كاستخراج رخصة قيادة السيارة أو إلحاق أحد الأبناء إلى المدارس وكذا كشرط أساسي لمنح السكن .

2- السياسة السكانية في دول المغرب العربي

اعتمدت الدول العربية على السياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة ومن بينها برنامج تنظيم النسل وهذا في كل من مصر ، تونس،المغرب ، الجزائر وهذا يقينا منها انه الحل الفعال للموازنة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والزيادة السكانية

2-1 السياسة السكانية في تونس

تعتبر تونس أول بلد عربي اتخذ موقفا رسميا من عملية تنظيم الأسرة وذلك سنة 1961 حيث رخصت بيع موانع الحمل مع العلم أن عدد السكان في ذلك الوقت 4,3 مليون نسمة [1] ،وفي سنة 1965 وضعت الحكومة التونسية سياسة تنظيم النسل بمساعدة منظمين أمريكيين وذلك بالقيام بعدة دراسات من أجل التقييم الطبي لعملية تنظيم النسل وتحديد التكاليف اللازمة لتعميم وتعليم العملية وعلى إثر ذلك تم إنشاء 12 مركز لتنظيم النسل ، كما تعرضت التشريعات والقوانين التونسية إلى تغييرات كثيرة منها :

1- الإعانات الأسرية المادية والتي أصبحت تحذف ولا تمنح للعائلات التي لديها أكثر من خمسة أطفال.
2- تحديد السن الرسمي للزواج بـ 18 سنة للمرأة و20 سنة للرجل
3- وضع أول قانون للحالة المدنية والمكانة المكانة الشخصية والمركز على تحرير المرأة ووضع أسس علمية جديدة للأسرة والقضاء على تعدد

[1] دريد فاطمة : النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ،1995، ص103.

الزوجات وتأخير سن الزواج وتحرير بيع وسائل منع الحمل وإباحة الإجهاض.

4- خلق ديوان للتخطيط العائلي والسكان عام 1973 وله عدة وظائف منها البحث والدراسة والتعليم والإعلام في الخدمات المقدمة

5- إعلام وتوعية الأفراد بأهمية التنظيم الأسري ودفعهم إلى تبني عملية تنظيم النسل بكل حرية

2-2 السياسة السكانية في المغرب

لقد اتخذت المملكة المغربية سياسة ديموغرافية تهدف إلى تنظيم النسل وهو ما كان مقرر في المخطط الخماسي 1968-1972 حيث وضعت ما يلي :

1- برامج لتنظيم الأسرة

2- خلق مناصب شغل بالمدن

3- القيام بتهيئة عمرانية ومحاربة الأحياء القصديرية

4- رفع سن الزواج إلى 18 سنة بالنسبة للإناث و21 سنة بالنسبة للذكور.

5- السماح ببيع وساءل منع الحمل والإجهاض [1]

3-2 السياسة السكانية في مصر

لقد بدأ الاهتمام بالمشكلة السكانية منذ إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1939 وفي عام 1965 تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والذي قام بإعداد البرنامج القومي للسياسة السكانية من أجل خفض معدل الإنجاب والذي يتضمن ما يلي[2] :

1-رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة

2-إتاحة فرص أكثر للتعليم

3-تشغيل المرأة

4-إدخال الصناعة في الأرياف

5-توفير الرعاية الصحية لتخفيض معدل وفيات الأطفال

6-الضمان الاجتماعي

[1] Rapport national sur la politique de la population, Maroc , 2000,P1 3 .
[2] محمد فعور: سياسة الخصوبة في العالم العربي ،عن المؤتمر العربي حول السياسة السكانية ،تونس،1987،ص7.

7-الإعلام والتوعية وتعليم النساء بمزايا تنظيم الأسرة

8-إدخال الملكية الزراعية

9-تدعيم الخدمات وتوفيرها متضمنة خدمات تنظيم الأسرة

10- تخصيص ميزانيات لتعميم رعاية الطفولة والأمومة في كل قرية

4-2 السياسة السكانية في الجزائر

رغم الزيادة السكانية الكبيرة لعدد السكان الجزائريين خلال ستينات القرن الماضي إلا أن ذلك لم يثر اهتماما للدولة بوضع سياسة سكانية واضحة المعالم ،فلقد كان الاعتقاد السائد أن النمو السكاني يجب أن يتبعه نمو اقتصادي مواز له يفي باحتياجات السكان الضروري ، غير أن موقف الدولة الجزائرية تغير فيما بعد وتعترف بضرورة الاستجابة إلى حاجيات الأفراد والعائلات بغرض الوصول إلى التنمية وفيما يلي تقدم اعم المراحل التي مرت بها السياسة السكانية في الجزائر

المرحلة الأولى من 1962 إلى 1979

كان النمو السكاني في إبان الاستقلال وبداية السبعينات يزداد بوتيرة سريعة تجاوز معدل النمو 3% ، ولم تكن الجزائر على استعداد رسمي لتخفيض هذه الوتيرة المتسارعة فالحرب الاستعمارية أثقلت الدولة خسائر بشرية كبيرة ،ولقد شجع الرئيس هواري بومدين في أغلب خطاباته النساء على المشاركة في انتخابات البلدية ليعتنين مباشرة بالقضايا المتعلقة بالزواج والطلاق وبرامج تنظيم الأسرة ، وكما عدة مجموعات للنهوض ببرامج تنظيم الأسرة وإدراجها ضمن سياسة سكانية، من ذالك انجاز تقريرين حول نمو السكان في عام 1968 ، بحيث أكد التقرير الأول المنبثق عن المجلس الوطني بسياسة الولادات والمعنون (الضرورة الملحة لتنظيم الأسرة) على إنشاء شبكة لمراكز تنظيم الأسرة عبر كافة التراب الوطني لكونها العامل الأساسي لنجاح البرنامج ووسيلة مباشرة لتوصيل الفكرة للسكان ، في أكد التقرير الثاني المعد من طرف أمانة الدولة للتخطيط تحت عنوان(نتائج الانفجار الديموغرافي

على مشاكل السكن والبناء) على ضرورة تبني سياسة تنظيم عائلي لمساهمتها بقدر كبير في حل مشكل السكن.

وفي نفس السياق قدم المجلس الأعلى فتوى حول مسألة تحديد النسل بناءا على طلب من وزارة الصحة عام 1968 وكان فحوى الفتوى)" أن تحديد النسل أمر يوكل إلى الإفراد المعنيين بالأمر دون أن يكتسي ذالك القهر أو الإكراه مع الإشارة إلى ضرورة تنظيم حملات تحسيسية أين تشرح فيها الشروط اللازمة لإنجاب أطفال سالمين "[1]

وبالرغم من الجهود المبذولة من اجل تبني سياسة سكانية واضحة إلا أن الدولة والسلطات الرسمية أصرت على موقفها الرافض ، وتأكد هذا الاتجاه في خطاب الرئيس هواري بومدين عند تدشينه سنة 1969 بقوله " هدفنا تحقيق مستوى معيشي يوازي مستوى الأمم المتطورة ....نحن لا نقبل الحلول الخاطئة مثل مراقبة الولادات إلي يعني تجنب الصعاب بدل البحث عن الحلول اللائقة ، نحن نفضل الحلول الإيجابية والفعالة لتوفير مناصب شغل للكبار،مدارس للصغار ، وهياكل اجتماعية أفضل للجميع " [2] ومن أشهر ما قاله أيضا " باستطاعة الجزائر استيعاب 40 مليون نسمة ،وبخصوص المسالة الديموغرافية ..لسنا من مناصري الحلول الخاطئة "

وعليه كان الرئيس في ذلك الوقت يأمل بأن يكون الاقتصاد الزاهر هو الحل وبالتالي فتكلفة الطفل لا تدفع الزوجين لتجنب الإنجاب كونها لا تشكل عبئا على الأسرة ، كما رفض الرئيس الخضوع للضغوط الخارجية وتبني سياسة سكانية للتحكم في الولادات استجابة لرغبة الغرب .

في سنة 1974 في مؤتمر بوخاريست أصر الوفد الجزائري في خطابه على أن " تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية وتبني إستراتيجية للتطور الهادفة إلى توزيع عادل للمداخيل ما بين الأمم هي التي ستسمح بخلق ظروف للنمو وانسجام أكبر ما بين الاقتصاد والعوامل الديموغرافية " من جهة أخرى نددت

[1] وزارة الشؤون الدينية: مجموعة فتاوي لبعض علماء الإسلام ، تنظيم الأسرة في الإسلام ، مؤسسة الفنون المطبعية ،وحدة الرغاية، الجزائر،1989، ص 12 .

الجزائر بالسياسة السكانية على لسان ممثلها "بان أحسن موانع الحمل هي التنمية" وهكذا ما تبنته الجزائر خلال هذه الفترة كان يتماشى مع الشعار الذي رفعته وهو أن تنظيم الأسرة في الجزائر لا يتعدى حماية الأمومة الطفولة في إطار برنامج تحسين الصحة العمومية لمختلف شرائح المجتمع .

وفي سنة 1976 صدر أول قانون للصحة بعد تبني نظام العلاج المجاني يشير إلى تبني سياسة وطنية لتباعد الولادات من خلال استعمال وسائل منع الحمل ، وكان الهدف من وراء هذه الوسائل هو الحفاظ عل صحة الأم وطفلها فقط ،من جهة أخرى ورد في دستور 1976" أن السياسة الوطنية لتباعد الولادات باستعمال موانع الحمل غرضها حماية وصحة الأمهات والأطفال على المستوى الاجتماعي والنفسي للعائلات وذلك بتوفير هده الوسائل المعتمدة من طرف وزارة الصحة العمومية "[1]،

وخلال الفترة 1974-1979 تلقت الدولة الجزائرية تمويلا خارجي من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وذلك بغرض إنشاء مراكز التخطيط العائلي واقتناء تجهيزات لفائدة هذه المراكز بالإضافة إلى توفير وسائل من الحمل وتكوين خبراء في هذا المجال ،ومن جهة أخرى لم تبخل وزارة التربية الوطنية في التبليغ عن أهداف برنامج تنظيم الأسرة إلى السكان من خلال مقررات الكتب المدرسية وإدراج مواد تعليمية جديدة، في حين تقلص دور وزارة الشؤون الدينية في خطب المساجد لإقناع بعض المواطنين بمسألة تنظيم النسل كونها تهم بالدرجة الأولى صحة الأم والطفل ، وأنها لا تكسب مستعملها إثما .

المرحلة الثانية من 1980- 1988

في بداية الثمانينات تلقت الجزائر صدمة كبيرة بسبب الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط مما إلى فشل المخططات المنتهجة المتعلقة بتوفير السكن وفرص العمل وإتاحة العلاج المجاني ، وبالرغم من كل المحاولات والجهود المبذولة في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة منسجمة ومتوازنة مع النمو

[1] دريد فاطمة :النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،أطروحة الدكتوراة،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة منتوري ، قسنطينة 2007،ص340.

الديموغرافي السريع ، إلا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق توازن بين طرفي هذه المعادلة وبذلك زادت الهوة اتساعا وظل الاختلال قائما ،وهذا الوضع دفع بالمسؤولين إلى إعادة النظر في قضية النمو السكاني ، وانطلاقا من هذا الوضع ورد في اللائحة الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 ما يلي " إنه من الضروري وفي إطار سياسة صحية شاملة السهر بصفة خاصة على حماية المرأة والطفولة بهدف التوصل إلى توازن عائلي يتماشى مع نمو ديموغرافي يكون منسجما مع وتيرة نمو اقتصادنا "[1]

وفي سنة 1983 تم المصادقة على أول برنامج وطني للتحكم في النمو الديموغرافي ،والذي تبلور في ثلاث نقاط هي :

- تطوير نشاطات تباعد الولادات
- تطوير دراسات وأبحاث حول محددات الخصوبة
- تطوير نشاطات إعلامية تحسيسية وتربوية في مجال التنظيم العائلي

وفي مؤتمر مكسيكو عام 1984 أين سجل تغيير في الموقف الجزائري ، وعبرت الجزائر بصورة واضحة عن موقف جديد ومغاير للذي تبنته في السابق "إن تطوير برامج النمو السكاني شرط أساسي في تطوير الاقتصاد ،ولقد طالبت الدول النامية عموما بما فيه الجزائر الدول المتقدمة بضرورة مساعدتها في تطبيق سياستها السكانية المبنية عل الحد من الزيادة السكانية "[2] كما تأكد هذا الاتجاه في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي أولى اهتماما كبيرا لضرورة التصدي لبلورة الاحتياجات الاجتماعية مع مواصلة المجهود الإنمائي الاقتصادي والسهر على حماية المرأة والطفل على الخصوص في إطار السياسة الصحية الشاملة ، وقد جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 ليحدد ظاهرة النمو السكاني من خلال ما ذكر فيه وهو " أن معدل النمو الديموغرافي العالي يعرقل إمكانيات التحسن الكمي المطلوب ،إذ

[1] حزب جبهة التحرير الوطني: التخطيط والتنمية ،الجزء الأول تقييم مخططات التنمية ،سبتمبر1983 ،الجزائر، ص 24.
[2] http://www.onefd.edu.dz,nouvembre 2014.

يجعل مشكلة توازن الحاجات الحالية والمستقبلية أكثر تعقيدا ويحول دون التحسن النوعي الذي يعد مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي "

اثر ذلك تم إجراء عدة تحقيقات أهمها المسح الوطني حول الخصوبة سنة 1986 ، والتعداد العام للسكن والسكان سنة 1987.

وعلى العموم اتسمت المرحلة الثانية من السياسة السكانية في الجزائر بتوفير وسائل منع الحمل في كل العيادات المتعددة الاختصاصات ودر الولادة والمراكز الصحية وحتى قاعات العلاج

المرحلة الثالثة ما بعد 1988

تميزت بداية هذه المرحلة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تسببت في انتشار البطالة وتفاقم الفقر ، فضلا عن ما عرفته الدولة من تذبذب في الاستقرار السياسي وانعدام الأمن خاصة سنوات التسعينات ، كل ذلك دفع بالجزائر إلى إدماج قضايا السكان ضمن مسلسل التنمية .

ومن هنا أسندت مهام التكفل بالبرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني إلى الجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي حتى سنة 1994 ، فيما اعتبرت الجزائر التوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة1994 من ضمن أولياتها ، ومن أجل ذلك وضعت أهدافا رئيسية خاصة بتحسين المؤشرات الصحية والديموغرافية لغاية سنة 2000 ، فمن جهة تعاملت مع قضية النهوض بالمرأة وجعلها شريكا كاملا وأساسيا في التنمية على أنها قضية أساسية الهدف منها تقليص الهوة بين الدور الذي يقوم به الرجل والذي تقوم به المرأة في عملية التنمية ، ومن جهة أخرى كانت ملفات الصحة الإنجابية وحماية الأمومة والطفولة من بين الملفات الأساسية والأولويات الوطنية في مجال الصحة والسكان ويتضح ذلك في إدراجهم ضمن أهداف سياسات الصحة العمومية من خلال التركيز على التخطيط العائلي الخاص بحماية صحة الأم ومتابعة الولادة والقضاء على الأمراض المتنقلة ، واستنادا إلى تقييم مديرية السكان لوزارة الصحة فان الجزائر قطعت شوطا هاما في تكريس توصيات مخطط العمل المصادق عليه ، لكن ثمة مشاكل ونقائص لم

توفق الجزائر من تجاوزها نظرا لنقص الموارد الضرورية لتطبيق التوصيات في إطار ثوابت وقيم المجتمع .

ومن هنا سلكت السياسة السكانية في الجزائر خلا هذه الفترة منعرجا جديدا ، فكان مما توصلت إليه في مؤتمر القاهرة سنة 1996 هو تقديم وثيقة عمل تحت عنوان " الصحة ،الجنس،والشباب " وبينت فيها أن السياسة السكانية تتمحور حور أربعة أهداف هي : الإعلام ، التربية ، تحسيس الشباب والنساء وتنظيم الأسرة وذلك عبر التراب الوطني ومن جهة أخرى وضعت برنامجا استراتيجيا لمجموعة من الأهداف المتعلقة بتغطية كل الاحتياجات الصحية وتنظيم الأسرة عن طريق حملات التوعية والخدمات الإعلامية بالمناطق الحضرية والنائية بشكل خاص ، كما أشار البرنامج غالى روح التعاون مع أطراف معينة داخل الحكومة ، وكذا الشركاء الاجتماعيين داخل المجتمع المدني ، وطبيعة الدعم المادي المقدم للجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي التي تساهم فيه إضافة إلى المؤسسات الوطنية الرسمية وكل الاتحاد الدولي للتخطيط العائلي والصندوق الوطني للنشاطات السكانية."

ولقد استفادت السياسة السكانية الجزائرية في إطار التعاون مع المنظمات الدولية من مشاريع تقييمية للبرامج المطبقة منها المسح الوطني لصحة الأسرة سنة 2002 والممول من طرف الجامعة العربية وكذا المسح حول وفيات الأمهات ووفيات ما حول الولادة سنة 2004 والممول من طرف منظمة الصحة العالمية والتي أكدت تحسن معظم المؤشرات الديموغرافية والصحية .

تم انجاز المسح الوطني العنقودي المتعدد المؤشرات سنتي ، 2006،2012 في إطار الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية و مكتب اليونيسيف في الجزائر، بدعم تقني ومالي من اليونيسيف والصندوق المشترك للأمم المتحدة.